



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة فيها

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2012 - العدد: 03

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأربعاء 01 ذو الحجة 1433
الموافق 17 أكتوبر 2012 (صباحا ومساء)

فهرس

03 ص 1- محضر الجلسة العلنية الرابعة

- مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة.
- تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.

21 ص 2- محضر الجلسة العلنية الخامسة

- رد السيد الوزير الأول.

30 ص 3- ملحق

- تدخل كتابي.
- سؤالان كتابيان.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الأربعاء 01 ذو الحجة 1433
الموافق 17 أكتوبر 2012 (صباحا)

أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

كلما أقبلت الجزائر على الانتقال من مرحلة إلى أخرى إلا وقد وجدت نفسها قد حققت قفزة نوعية على الصعيد التنموي بل وفي أساليب التسيير لتمد أكثر نحو حكمة راشدة تضعها تدريجيا في مدار الديمقراطية الحديثة، مثلما نراها تنعم الآن به من استقرار يحصنها من مخاطر الانزلاق في هوة الترددي والانحدار الحضاري، ذلك الذي نشهده هنا وهناك في العالم القريب منا ثقافيا أو البعيد، فنحن نسلم من أضرار خطيرة لا تضرب آفاتنا بلدنا بفضل الله وحكمة وتضحية الرجال والنساء في هذا الوطن مثل التدني في المستوى المعيشي للمواطن أو التدهور في الوضع الأمني أو التلاشي للمكاسب الأخلاقية السياسية أو المعنوية كالإرادة والقدرة على محاربة الفساد والحفاظ على مؤشر لائق في تكريس الحريات الفردية والجماعية واحترام مبدأ التداول على السلطة بصفة حضارية عادلة.

سيدي الرئيس،

إلا أنه ومثل ما يثق المواطن في أجهزة دولته وعلى رأسها الجهاز التنفيذي بعدما أنجم إصراره وحزمه الكثير من أبواب الدعاية والفتنة، فإنه يعلق آمالا كثيرة ومشروعة على الحكومة الحالية بكونها لم تنتج فحسب من مخاض سياسي تفرضه ظروف الساعة، بل ومن وعي وطني يرشحها لتحمل مسؤوليات جسيمة لابد وأن تضمن البناء المستقبلي والسليم لوطننا.

معالي الوزير،

إن المواطن يترصد تحرك الحكومة في مجالات استراتيجية وحيوية مثل الإيفاء بوعود سابقة حتى تتدارك تعطيلات نجمت لأسباب مختلفة في

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة : السيد الوزير الأول والطاقم الوزاري المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الأربعين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب مجددا بالسيد الوزير الأول وبالسيديات والسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام حول مخطط عمل الحكومة، المقدم من طرف السيد الوزير الأول، وسماع تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية حول الموضوع؛ ولكن قبل هذا وذاك يتزامن اليوم 17 أكتوبر مع ذكرى أليمة أيضا وهي الأحداث التي وقعت في باريس والتي ذهب ضحيتها مواطنون أبرياء أيام حرب التحرير الوطنية، عقولنا وأفئدتنا معهم، مع أرواحهم، نسأل الله لهم الرحمة والمغفرة ونعبر لذويهم عن كامل التعاطف والتضامن والعرفان.
نشعر الآن في العمل والكلمة للمتدخل الأول، السيد مكي مولاي.

السيد مكي مولاي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أما في السياق الثاني أو المجالات الجديدة وطنيا فإنني أقترح - معالي الوزير - إيجاد صيغة قانونية للتكفل بشريحة اجتماعية حرمت أثناء فترة الاستعمار من التعليم والتمهين إثر الإجراءات الإجرامية التي اتخذتها الدولة المستعمرة من تكريس المواطنين في المحتشدات وفي البادية وفي القرى والمداشر وما نتج عنها من أضرار نفسية وبيئية خصوصا لأولئك الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بصفوف جيش التحرير أو الهجرة خارج حدود رسمتها الخطوط الجهنمية للقوة العنصرية الفرنسية وهي الفئة الصبورة المحتسبة في مجتمعنا.

وختاما، لم يتسن لي سابقا لكي أتحدث عن الفيضانات التي شهدتها ولاية البيض في أكتوبر الماضي، ولكي أطمئن الجميع أقول إن تلك العملية قد مرت بنجاح بمجهودات السلطة المحلية والخلايا التي تكوّنت من أجل تلك المهمة بتنفيذ قرارات اللجنة الوزارية التي حلت بمقر الولاية خصيصا آنذاك من أجل ذلك الغرض، إلا أن نقص الإمكانيات المادية، منها ما يتعلق بالسكنات قد حلت مشاكل طارئة على حساب أخرى قديمة مثل إرجاع طالبي السكنات الاجتماعية إلى مواعيد لم تصل بعد، لذلك نطالب بالزيادة في عدد برامج السكنات الممنوحة لولاية البيض كما نطالب معالي الوزير بإيجاد حل نهائي وبدراسة متقنة للوادي الذي يتوسط المدينة تجنبا لكارثة أخرى في المستقبل، وفقكم الله وشكرا.

السيد الرئيس : شكرا للسيد مكي مولاي، السيد بوبكر معيزي تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن منه السيد الوزير الأول ويرد عليه في حينه، والكلمة الآن للسيد عبد القادر سهلي.

السيد عبد القادر سهلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد معالي الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة،

تنفيذ مشاريع تنموية وقرارات جلتها جاءت في شكل وعود تتلف لتجسيدها الكثير من المناطق في الوطن وأخرى ينتظر اتخاذها في مجالات لم يسبق وأن تم الالتفات إليها.

1- ففي السياق الأول أو الاستمرارية وطنيا، فك العزلة والربط بين الجنوب والشمال بتكثيف وتوسيع شبكة الطرقات والسكك الحديدية من أجل إحداث خريطة ديموغرافية تتناسب وشساعة الوطن.

ولإعمار وحراسة المناطق النائية وفك الضغط عن المناطق المأهولة من الشمال وبهدف المساواة بين شرائح المواطنين من الفرص الممنوحة من طرف الدولة بإحداث عامل يخص أي امتياز يطال المواطن في الجنوب بالنسبة لنظيره في الشمال.

محليا فيما يخص ولاية البيض قد سبق وقد طرحنا هنا منذ سنتين مضتا انشغالات المواطنين حول مصير معمل الإسمنت بالأبيض سيدي الشيخ ومعمل الأجر بعين لعراك، ومشاريع أخرى استثمارية كسد بريزينة، ورغم وعود السيد الوزير الأول آنذاك فدار لقمان ماتزال على حالها.

2- المحافظة على سلامة البيئة وحماية الحيوانات البرية من القتل العشوائي وخطر الانقراض إذا لم يتم تنظيم عملية الصيد وتحديد مواسمه وكيفياته بصفة علمية ومحروسة.

3- التكفل بدراسة ومعالجة جادة للأماكن التي تمت بها التجارب الفرنسية الكيماوية والبيولوجية في منطقة وادي الناموس، حتى نحمي الثروة الحيوانية من إبل وماشية وحيوانات برية أخرى من خطر الإبادة كما نراه الآن في تخوم هذه المنطقة وماينتج عنه من عواقب وخيمة اجتماعيا واقتصاديا وصحيا بالنسبة للبدو الرحل القادمين من جميع ولايات الجنوب والهضاب العليا، وعلى الحفاظ على التنوع الحيواني وخصوصياته الوطنية علاوة على تفادي أضرار خطيرة قد تلحق بصحة المستهلك عبر جميع ربوع الوطن من المشتقات الغذائية والصناعية لمنتجات هذه الثروة الأساسية في بلادنا.

من يشتري المنجم بالمزايدة من الوكالة الوطنية للمناجم.

ونظرا لكثرة انقطاعات الكهرباء وما يتبعها من احتجاجات من طرف المواطنين في فصل الصيف، يجب العمل على إنجاز مشاريع مخططات توليد الكهرباء والمحولات من طرف مؤسسة سونلغاز قبل الصيف القادم.

بالنسبة للفصل الثالث والجزء المتعلق بالسكن فإن طريقة التوزيع يجب أن يعاد فيها النظر بحيث تكون البلدية ممثلة بقوة في اللجنة، والعمل على إعادة النظر في مقاييس التوزيع.

كما ألفت الانتباه بأن السكن الاجتماعي موجه لطبقة محدودة من المجتمع والباقي ممن يرغبون في إنجاز سكنات خاصة، لا يجدون وعاء عقاريا لأن التجزئة متوقفة منذ مدة طويلة.

بالنسبة للسكن الريفي نجده هو الحل المناسب للمواطنين الذين يسكنون المناطق النائية والفلاحة والرعوية، لذا يجب رفع إعانة الدولة من 70 مليون سنتيم إلى 140 مليون سنتيم حتى تتم تغطية كل تكاليف الإنجاز، كما نرى أن المساحة الممنوحة للتجزئات الخاصة بهذا النمط من السكن وهي 150 م² غير كافية نظرا لأن هذه الأسر تعيش حياة جماعية.

بالنسبة للصيد العشوائي الذي كاد أن يقضي على كل الحيوانات البرية وخاصة الغزال وطائر الحبار والأرنب... إلخ، نتيجة الصيد العشوائي ولذا نطلب إنشاء محميات لتربية وتكاثر هذه الحيوانات وهيكله فرق خاصة لحماية الصيد.

وهناك نقطة أخرى تخص بعض الولايات وهي قضية بنادق الصيد التي سلمها أصحابها لمصالح الدولة منذ التسعينات ولم ترد لأصحابها وهم بحاجة إليها وخاصة الرحل منهم، كما أن هناك بعض الولايات من الوطن التي تسلم رخص حمل بنادق الصيد حاليا، وعليه نطلب من سيادتكم أن تعمم على باقي ولايات الوطن.

أما بالنسبة للانشغالات المحلية لمواطن ولاية الأغواط فإن الدولة متكفلة بالاستجابة لأغلبية الانشغالات وذلك نتيجة ما تبذله السلطات المحلية

السادة الحضور، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. السيد الوزير الأول، في البداية أهنيكم على الثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية وفي طاقمكم الحكومي والتي كنتم أهلا لها بتدرجكم في عدة مناصب مسؤولة في الدولة وعبر التراب الوطني.

بعد تصفحي للوثيقة المتضمنة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية المتمثل في المخطط الخماسي 2010 – 2014 الذي أرى فيه تأخرا في إنجاز المشاريع، نظرا لحجم البرامج المتبقية من الإنجازات وقلة الوقت المتبقي إذا ما سارت طرق الإنجاز والتحضير لها بنفس الوتيرة، والتي رافقتها أسباب أخرى ساهمت في تباطؤ الإنجازات، منها عدم مرونة القوانين والنصوص التطبيقية للصفقات العمومية ووسائل الإنجاز المادية والبشرية... إلخ، وانطلاقا من هذا أتطرق لمحاور الوثيقة على الشكل التالي:

1- إرساء دولة القانون وذلك بتوطيد الثقة بين المواطن والإدارة وذلك بتطبيق القانون على الجميع وتعزيز قواعد العدالة الاجتماعية.

إن عصنة الإدارة العمومية التي يرجى منها الاستجابة لمتطلبات المواطنين تركز على توفير الوسائل المادية والبشرية، المتمثلة في تكوين الأعدان البسطاء وترقيتهم، والذين يقومون بتلبية المتطلبات اليومية للمواطن عبر الشبابيك، وكذا الاعتناء بالمنتخبين وخاصة رؤساء المجالس البلدية الذين لا يزال البعض منهم يتقاضى راتب 15.000 دج، كما يجب العمل على ترقية الإطارات الكفأة من الولاية لتشغيلهم للمناصب العليا لتحقيق التوازن الجهوي.

بالنسبة للفصل الثاني والعنصر المتعلق بترقية الاستثمار، فهناك تناقض في آليات المشاريع التي تعتمد على المناجم أين نلاحظ ظاهرة غير طبيعية تتمثل في بقاء صاحب المشروع الضخم مثل معامل الإسمنت، الآجر، الجبس... إلخ، تحت رحمة

السيد إبراهيم بولحية: شكرا للسيد الرئيس؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل البدء في مداخلتني - سيدي الرئيس - أود أن أقف وقفة ترحم وإجلال على أرواح شهدائنا الأبرار من الجالية الوطنية بالمهجر، وذلك بمناسبة إحياء ذكرى 17 أكتوبر، الذين ضحوا بأرواحهم فداء للجزائر واسترجاع السيادة الوطنية، فرحم الله الشهداء الأبرار.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي المحترمت والمحترمين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة.
أود في بداية مداخلتني أن أهني معالي السيد عبد المالك سلال الوزير الأول على نيته ثقة فخامة السيد رئيس الجمهورية بتعيينه وزيرا أول على رأس الحكومة الجزائرية، وهو بدون شك تقدير وترويج لمسار رجل كرّس حياته وجهده وعمله في خدمة المواطن والدولة الجزائرية في كل القطاعات التي مر بها، بكل إخلاص وتفان واقتدار، وهو ما أهله إلى تبوء هذه المكانة المرموقة، نأمل من الله سبحانه عز وجل أن يسدد خطاه وفريقه الحكومي ويكمل عملهم بالتوفيق والنجاح.

إن برنامج عمل الحكومة المقدم أمامنا اليوم قد جاء بخطة محكمة ومؤسسة على نظرة موضوعية مبنية على أسس عقلانية ومدعمة بحقائق واقعية و مترجمة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب الجزائري بما يشبه المبايعة لثقته في حنكة وتجربة وخبرة وكفاءة المجاهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي أعاد للجزائر بريقها ومكانتها وأطفأ نار الفتنة وحقق دماء الجزائريين بانتهاج سياسة المصالحة الوطنية وحقق الإقلاع الاقتصادي للجزائر وبعث الأمل في الجزائريين والإيمان بقدرتهم وقدرة بلادهم على التحدي.

السيد الرئيس،

أعتقد بأن أولوية أولويات الحكومة الجديدة في ظل الصحة المالية للجزائر والإطار البشري الكفؤ،

في أغلب المجالات وعلى رأسها السيد والي الولاية.

أما بالنسبة لبعض الانشغالات هي:

1. مطار ولاية الأغواط وهو مطار بدون رحلات رغم أن هذه الرحلات تساهم في ترقية وتطوير السياحة الدينية المتمثلة في زيارة أتباع الزاوية التيجانية "بعين ماضي"، المطالبة بإنجاز سد سيدي محمد بن ابراهيم.

2. العمل على إنجاز المستشفى الذي سيكون مستشفى جامعا - إن شاء الله - ينتظره المواطنون لحل كل مشاكل الصحة بالمنطقة.

3. أما بالنسبة لمستشفى مدينة "أفلو": لازال يعاني من نقص الأطباء الأخصائيين وهو يلعب دورا مهما في مجال الصحة بالنسبة لسكان الجهة الشمالية من الولاية.

4. النقطة الرابعة وهي مدرسة التكوين الشبه الطبي التي أنشئت سنة 1973 وبقيت على هذا الحال وأملنا أن تتحول إلى معهد وطني عالي للتكوين الشبه الطبي.

5. إننا نتساءل عن عدم إتمام الأشغال في الطريق الذي يربط ولاية "الأغواط" بولاية "بشار" مروراً بـ"بريزينة" ولاية "البيض"، إذ لم يتبق منه إلا مسافة 70 كلم وهي المسافة الكائنة بـ"بريزينة" بولاية "البيض".

6. القيمة المضافة للنقل، نأمل أن تستفيد ولاية "الأغواط" من هذا الدعم كباقي ولايات الجنوب المجاورة.

وأخيرا، إن مواطني ولاية "الأغواط" متفائلون وعاقدون النية على تحقيق إنجازات المشاريع من طرفكم وطاقمكم الحكومي الذين يعتبرونكم أنكم تعرفون المنطقة بشكل جيد وواسع النظر.

وأخيرا نطلب من الله تعالى التوفيق لكم في أعمالكم وطاقمكم الحكومي كل في قطاعه والسلام عليكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر سهلي، الكلمة الآن للسيد إبراهيم بولحية.

والخطة الواضحة هو العمل على استعادة ثقة المواطن الجزائري في مؤسساته ودولته، وتقوية اللحمة بين المواطن والدولة وذلك بضرورة محاربة كل المظاهر السلبية وكل أشكال الفساد والرشوة والمحسوبية، وهي الظواهر التي تؤذي سمعة الدولة وتشوه مؤسساتها، ولن يتم ذلك في اعتقادي، إلا بمكافحة الفساد بكل حزم وصرامة وحماية أعوان الدولة من كل المحاولات المسيئة لعملهم ولأشخاصهم حتى يتمكنوا من أداء واجبهم على أكمل وجه.

– كما يتعين تقوية السلطة القضائية وتمكينها من أداء دورها كاملا بكل استقلالية بعيدا عن الضغوط والتدخلات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على أدائها فالعدالة هي الضامن الأساسي لاستقامة المجتمع واستقراره وأمنه.

– ضرورة تكامل مجهودات سلطات الدولة في مواصلة تطبيق الإصلاحات السياسية التي بادر بها فخامة السيد رئيس الجمهورية، ولا يتأتى ذلك إلا بانتهاج سياسة توازن وتعاون وتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك من خلال ترقية وتثمين قنوات الاتصال والحوار بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية كل حسب اختصاصه.

– ضرورة تدعيم الإدارة الجزائرية باعتبارها مرفقا عاما في خدمة المواطن وتعزيزها بكل الوسائل المادية والتكنولوجية لتتمكن من استعادة ثقة المواطن فيها وتطبيق سياسة الحكومة في هذا المجال، وذلك بتخفيف معاناة المواطنين والتقليل من الإجراءات البيروقراطية، خاصة فيما يتعلق بالوثائق الإدارية المطلوبة في جل الملفات من طرف المواطن على غرار شهادة الميلاد وخاصة شهادة الميلاد 12 الخاصة، والعقود الإدارية وجوازات السفر والبطاقات الرمادية ورخص السياقة، وما إلى ذلك من الوثائق التي تثقل كاهل المواطن وتستنزف جهده ووقته وماله، ولذا فإن إدخال وسائل العصرية والإعلام الآلي في المصالح الإدارية أصبح من الضرورات التي يجب أن تحظى باهتمام الحكومة

ويجب أن تعطى لهذه الوثائق قيمتها القانونية. كما يجب التنويه بالأداء الفعّال والدور الريادي الذي لعبته الإدارة في تأطير وإجراء الانتخابات التشريعية الماضية والتحضير للانتخابات المحلية المزمع إجراؤها يوم 29 نوفمبر 2012، بكل حيادية وكفاءة والتزام، وهو ما ترجم تطبيق الإصلاحات السياسية في كنف الشفافية والديمقراطية فنالت بذلك تنويه المراقبين الوطنيين والدوليين.

السيد الرئيس،

أود أيضا أن أثنى العمل الذي باشرته وزارة الداخلية والمتعلق بالقضاء على الفوضى في الأسواق واحتلال الشوارع والساحات العمومية وعرقلة حركة المرور والمواطنين، إلا أنه يتعين في هذا الصدد العمل على إقامة أسواق عمومية وفضاءات تجارية تتوفر على قواعد النظافة والأمن، تستوعب هذه الفئة من المواطنين والتي يغلب عليها الطابع الشباني، وتأطيرها وتنظيمها ضمنا للعيش الكريم لها وإبعادها عن مزلق الفساد.

السيد الرئيس،

بالنظر أيضا إلى الاضطرابات الكبيرة التي شهدتها البلاد في الصائفة الماضية في توزيع الكهرباء والتي عانى منها المواطن معاناة شديدة في الكثير من المدن الجزائرية، فإنه بات من الضروري اتخاذ الاحتياطات اللازمة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بولحية؛ الآن وقد استنفدنا قائمة المتدخلين المسجلين للتدخل في جلستي أمس واليوم، ننتقل إلى المحطة الأخيرة لهذا النقاش العام ونمكن السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، أو من ينوب عنهم، من تناول الكلمة، والمتدخل الأول سيكون السيد بلعباس بلعباس، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، تفضل.

السيد بلعباس بلعباس (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله والحمد لله وبه

للقضاء على الأسواق الفوضوية متبوعة بإجراءات متمثلة في توفير محلات لهؤلاء الشباب البطل، كما أن عملية القضاء على السكن الهش والفوضوي والتكفل بساكنيه هي عملية مستمرة وتدخل ضمن أولويات المواطن والحكومة.

وهذه العملية هي حساسة جدا يجب أن تكون مدروسة محسوبة، لأن الملاحظ أن هناك أنظمة سقطت نتيجة انزلاقات خطيرة في عدم التعامل بحكمة، أو التهور في معالجة مثل هذه الملفات والقضايا.

وهنا نشكر مصالح الأمن على تعاملها الحذر وحكمة وصبر أفرادها في التعامل مع المواطنين، رغم المضايقات والصعوبات المسجلة، ونرى أن تطلعات المواطن الآنية تتمثل في ثلاث نقاط:

1) ظاهرة البيروقراطية وتفشيها والتي أصبحت مقلقة وحتى فخامة رئيس الجمهورية أشار إليها في خطاب له موجه للأمة.

إن محاربة البيروقراطية ليست في إحاطة المنظومة الإدارية بترسانة من القوانين بقدر ماهي التخفيف في الإجراءات وتبسيطها ووصول المواطن إلى حقه بسهولة ومرونة.

إن هذا المرض الذي تشتكي منه الحكومة والمواطن والمنتخب هو أمر يستدعي الوقوف عنده، لأن البيروقراطية هي أخطر من الفساد المالي والاختلاس، لأنها فساد نفسي، يثقل كاهل المواطن وذلك عندما يحجز الحق عنه بالرغم أن الحكومة أقرته وجعلت أسباب الاستفادة واضحة. هذه الظاهرة تسبب التأخر والتعطيل في التنمية سواء عند الانطلاق في المشاريع أو حتى في تسليمها، مما يثقل خزينة الدولة فتحمل أعباء إضافية.

إن ظاهرة البيروقراطية والتي هي مفسدة أصبحت مفسدة للخدمة العمومية؛ إن هذا المرض استفحل وبالرغم أن محاربتها أخذت أشكالا عديدة، إلا أن الوصفة الحقيقية لا تزال بعيدة المنال، لأنها متعلقة بالذهنيات والرواسب السلبية لدى الإدارة والمواطن والتي يجب التخلص منها خاصة وأنها

نستعين الصلاة والسلام على نبيه الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي الوزير الأول المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي، رجال الصحافة والإعلام، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية نهنئ السيد معالي الوزير الأول وأعضاء الحكومة بثقة السيد فخامة رئيس الجمهورية ونتمنى لهم التوفيق والنجاح في مسيرة التكفل بالتنمية وتنفيذ برنامج السيد الرئيس، كما لا يفوتني أن أشكر الحكومة السابقة على ما بذلته من مجهودات جبارة في التكفل بانشغالات المواطنين، والتي نجحت إلى أبعد الحدود في تجسيد برنامج السيد الرئيس والدليل على ذلك بقاؤها لأكثر من أربع سنوات متتالية.

إننا في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي لا نجد حرجا في تأييد خطة العمل التي هي بين أيدينا، ولقد عبر عن ذلك وبصراحة أعضاء الكتلة البرلمانية بالمجلس الشعبي الوطني وهذا أمر طبيعي، ولعدة أسباب جوهرية منها:

– أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية 2009 – 2014، قد قطع أشواطا كبيرة ولعل نصفه تحقق على الميدان بنتائج طيبة ولمموسة.

– إن كل مشاريعه الكبرى والمسجلة قد انطلقت.

– إن الإصلاحات الكبرى قد تجسدت سواء في الإدارة (قوانين البلدية، الولاية، الانتخابات) أو في العدالة (قوانين الإجراءات المدنية والإدارية، مكافحة الفساد والوقاية منه...).

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن تدخل المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي يتمحور حول ثلاث نقاط هي:

1- تلبية تطلعات المواطن:

ولعل المواطن قد لاحظ أن الحكومة في الآونة الأخيرة واستجابة لتطلعاته قد قامت بعملية كبرى

وتحسن المستوى المعيشي لديهم، إلا أن الثقة هي عامل نفسي وعلاقة معنوية تتطلب الصدق والمجهود الظاهري الذي يجب أن يشعر به حتى يكف عن نقد أداء الإدارة، ولعل من إجراءات تعزيز الثقة عندما نخطئ أو نفشل في سياسة ما، نقر بذلك ونصلحها أو نتراجع عنها، ومنها كذلك الوعود عندما يكون من الاستحالة الإيفاء بها يجب توضيح ذلك للمواطن وإقناعه بالأسباب التي حالت دون ذلك.

والأمثلة على ذلك كثيرة منها أن الحكومة قامت بإنجاز برامج سكنية ضخمة، إلا أن توزيعها أو النظام القانوني لتوزيعها لا يزال غير مجد ويتطلب الأمر مراجعته، منها كذلك قانون الصفقات العمومية الذي يفتقد للمرونة الكافية والضمانات لحماية المال العام ولحماية الإطار الأمرة بالصرف، لأن مجهودات الدولة في إنجاز هياكل كبيرة ظاهرة للعيان سواء من طرقات أو سدود أو منشآت، إلا أن الخدمة العمومية لا تزال بعيدة في التكفل الأمثل بحاجيات المواطن، وهنا يجب تركيز الجهود على تحسين نوعية الخدمات وجعلها منسجمة مع الواقع ولا يكون ذلك إلا بتكليف السياسة العامة للدولة مع متطلبات وتطلعات المواطنين، لأن كثيرا ما تقرر سياسات عامة الهدف منها واضح وأكد وهو المصلحة العامة، إلا أنها مجانية للواقع المعاش في هذه المنطقة أو تلك، ولعل أبرز مثال على ذلك، مثل ما تقررته الحكومة - على سبيل المثال فقط - من إعانات للسكن الريفي وبالتساوي لكل المواطنين في نفس الجهات من الوطن، إلا أن هناك مناطق في الجنوب والهضاب يستهلك أغلب المبلغ المخصص في نقل مواد البناء والجزء الباقي في ارتفاع أسعارها.

ثم إن دعم الكهرباء يستفيد منه سكان جنوبها ولكن سكان شمالها يعانون من قساوة البرد، الأمر الذي يجب أن يدعم فيه الغاز، وهنا يظهر أن مواطنين يستفيدون وآخرون يقصون، مما يجعل الأمر غير مستقيم، وغيرها من الأمثلة، وهنا لا بد من

متعلقة بالحق في الوصول إلى الخدمة العمومية والتي عادة ما تكون مرتبطة بالامتيازات المادية والمالية وهنا ترتبط بالفساد، بل هي أخطر منه، لأن هذا الأخير مرتبط بمصلحة ذاتية شخصية، أما البيروقراطية في عمقها هي معطلة لتطلعات الأمة وتقدمها، ونجد كثيرا من المبررات والحجج المقنعة في ظاهرها وتكون في باطنها هي الابتزاز والمساومة، ولا أدل على ذلك أن قضايا في نفس المراكز القانونية تجد حلولها لدى بعض الجهات وبصفة فورية ولكن تتعطل لسنوات لدى نفس الجهات!

(2) بالرغم من أن محاربة الفساد أخذت أشكالاً وأنماطاً متعددة إلا أنها لم تكن نوعية بالنسبة للبيروقراطية، وهنا ننبه بالنسبة لمحاربة الفساد، وبالرغم من أن يجب الذهاب معه إلى أقصى الحدود في محاربتة وبدون هوادة وبدون عمليات ظرفية، إلا أنه لا يكون على حساب التضحية بإطارات الأمة التي بذلت مجهودات كبيرة في تكوينهم من حيث الأموال والوقت، وهنا يجب تقرير الضمانات الكافية لهم ومراعاة ظروف تسييرهم، وأن تشخيص المسؤولية أصبح أكثر من ضرورة خاصة وأن معالم تمييزها أصبحت واضحة لتطبيق سياسة اللاعقاب.

(3) ومن ثم فإننا نجد أن تطلعات المواطن، تبنى على عامل آخر وهو الثقة مع الإدارة، هذه الثقة التي يصعب بناؤها والأصعب هو المحافظة عليها، إلا أن الملاحظ أنها أصبحت منقوصة نتيجة للممارسات في التعامل مع قضاياها والتكفل بها والتماطل في كثير من الأحيان، خاصة الوعود التي تلتزم بها الإدارة وتتماطل في تنفيذها، ولآجال طويلة، مما يفقد الأمل لدى المواطن.

وهنا نؤكد بالرغم من أن ما تقوم به الحكومة من أعمال وإنجاز مشاريع إعادة بناء جسور الثقة، إلا أن الأمر فيه شرخ كبير يجب معالجته بهدوء وعلى مستوى أعوان الدولة، الذين لا ينكر أحد أنهم يبذلون مجهودات كبيرة بالرغم من متطلبات المواطنين المتزايدة نتيجة لتزايد عدد السكان

وإذا كان قدر الجزائر أن يكون اقتصادها مبنياً على الريع النفطي فليكن ذلك، ولكن الأمر غير المقبول هو عدم توظيف هذا الفائض في التقليل من العجز الحاصل في التبعية للخارج في الإيرادات خاصة المواد الغذائية، وعليه فلا بد من تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى نصل إلى أهداف الأمة وهي الأمن الغذائي.

3- الحكامة المحلية:

لقد تم تنفيذ تعهدات فخامة رئيس الجمهورية في خطابه يوم 19/04/2011 والقاضي بالإصلاحات السياسية، وكلف المجلس الاقتصادي الاجتماعي بعقد جلسات في مختلف الولايات والاستماع إلى كل الفاعلين المحليين من منتخبين ومجتمع مدني وأمر الحكومة بتنفيذ هذه التوصيات.

وهذا المجلس قام بنقل - وبأمانة - المشاكل التي يعاني منها المواطن على المستوى المحلي، والتي نأمل أن يكون قانوننا البلدية والولاية اللذين صدرا مؤخراً جاءا ببعض الأجوبة والحلول لهذه المشاكل، وعليه فإننا نطلب من الحكومة:

1. الإسراع في إصدار النصوص التنفيذية لقانوني البلدية والولاية وبالتالي إعطاء الفرصة لتنفيذهما حقيقة ومعرفة مدى نجاعتهما وأثرهما على الشأن المحلي.

2. إصلاح المالية المحلية لتقوية روابط العلاقة بين المواطن والمنتخب لأن المنتخب قدم وعودا انتخابية يجب عليه تجسيدها، حتى يحافظ على الثقة مع المواطن وإعطاء هذه المؤسسة مصداقيتها، ويبقى المواطن مرتبطاً بها، ولعل التخوف من العزوف عن الانتخابات هذه، أحد أسبابه أن المنتخبين غير قادرين على تنفيذ وعودهم لأن القدرات المالية غير مؤهلة لذلك.

3. نأمل أن يعطى اهتمام خاص بالمشاريع الصغيرة والخاصة بالبلديات مع إشراك المجالس المحلية في وضع تصور خاص بها وأن تحترم الإدارة ذلك وتأخذ بعين الاعتبار كل ما يصدر عن المجالس وفتح قنوات اتصال مبنية على الشراكة وليست علاقة مبنية على السلطة الفوقية.

مراعاة خصوصية المناطق، وأن الاستفادة تكون للجميع وهو أمر يتطلب دراسة معمقة وحكمة في اتخاذ مثل هذه القرارات، وعندما يشعر المواطن بأن السياسة العامة موجهة نحو القصد أو الهدف الذي يحسن من معيشته، فإننا نكون أمام إحدى أهم الركائز أو الدعائم التي تبنى عليها الثقة.

2- الاستثمار:

إن الحكومة بإقرارها لحزمة من الإجراءات التحفيزية لتخفيض الضرائب وتسهيل القروض وتخفيض الفائدة عليها واضح والتي تصل ما بين 1 و3.5% في الجنوب والهضاب، والإجراء هو توجيه الاستثمار نحو مناطق بعينها، تهيئة المناطق الصناعية وتخصيص العقار بالدينار ولمدة ما بين 10 - 15 سنة، كما أن المجهود المبذول في دعم الفلاحة متزايد وملاحظ وهي كلها إجراءات واضحة ومحفزة.

ودائماً في مجال الاستثمار فإن فرصة توفر الأموال وهذه الطفرة المالية فهي نتيجة واضحة لارتفاع الأسعار النفطية، وهنا الواجب يحتم علينا استغلالها بصفة عقلانية حفاظاً على ثروة الأمة، والملاحظة في الاقتصاد الوطني أن الاستثمار العمومي هو المنشط والمحفز لخلق مناصب عمل والتي أخذت أشكالاً متعددة منها برامج تشغيل الشباب بأنماطها المختلفة ومشاريع السكن، الطرق، المدارس، والجسور وغيرها والتي ساهمت ونتيجة للاستثمار العمومي في إبقاء البطالة في حدود 10%.

ولكن الأمر لا يسلم من المخاطر، وعلى هذا الأساس يجب ترقية الاستثمار حتى نضمن آفاقاً مضمونة للأجال القادمة.

وهنا لا بد من معالجة ملفات الاستثمار خاصة المحلية بصورة مرنة وسريعة في أوقات معقولة وإلغاء كل الحواجز المبنية على أسباب وهمية حتى تتمكن من جلب المستثمرين ونتمكن من:

- زيادة مناصب الشغل.

- زيادة المداخل وبالتالي تحسين الخدمة العمومية.

الأحداث والنزاعات هنا وهناك، والظاهر أن الأزمات والصراعات الجيوسياسية والمناورات كلها مفتعلة بتغذية الصراعات الثنائية الأطراف داخل الدولة الواحدة، ونحن لسنا بعيدين عن هذه الشبكة الحلزونية التي تنسج على أطراف حدودنا، والوطنية تقتضي الحذر والصرامة والالتفات لمثل هذه المناورات، وإن كنا نقدر ونحيي مجهودات الجيش وأفراد قواته وتأهبها، ولكن الأمر يتطلب كذلك التفاف المواطنين وتعزيز اليقظة بينهم وبين مصالح الدولة.

إن تعزيز الاستقلال يتم عبر:

– توظيف الوطنية من جيل إلى جيل وغرسها بقيمها مع تجسيدها عمليا من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق حتى تحصل الثقة.

– توظيف الوطنية في تعزيزها للاقتصاد الوطني والحفاظ على قرارنا في هذا المجال، وهنا نسجل بارتياح أن الجزائر أصبحت تقرض صندوق النقد الدولي وهو أمر إيجابي سياسيا أكثر منه اقتصاديا لأنه من باب "اتق شر من يترصد لك".

– توظيف الوطنية لتعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي للأمة حفاظا على الاستقرار، وهنا لا بد من أن ينتبه السياسيون وزعماء الأحزاب إلى أن الحملات السياسية التي يقومون بها في أطراف البلاد من أجل الانتخابات – وإن كانت ضرورية في بناء مؤسسات الدولة – فإنه من باب أولى أن يقوموا بحملات لتعزيز الوطنية وتنبيه المواطنين للمؤامرات التي تحاك هنا وهناك، من أجل خلق مناطق توتر على الحدود، وبالرغم من الحكمة التي تتمتع بها الإرادة السياسية للدولة فإن التحذير ولفت انتباه الطبقة السياسية والفاعلين في المجتمع أصبح أكثر من ضرورة بل واجبا وطنيا، لأن الأحداث الواقعة هناك ليس الغرض منها كما يتوهم البعض هو الضغط من أجل الحصول على امتيازات بل الأمر أخطر من ذلك، لأن ما يروونه هم من امتيازات وربح هو أمر قد تحصل لديهم، وهدفهم أخطر مما يتصوره البعض، وعليه فإن رسالة نوفمبر 1954 يجب بعثها في هذه الأيام بالذات،

4. إشراك المجتمع المدني في التسيير المحلي مع ضرورة إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، لأننا كنا نمتلك نسيجا اجتماعيا قويا، مبنيا على مجتمع مدني مؤثر ويسمى قديما بكبار الجماعة والعرش، وتم فقدان هذا المفهوم والذي يجب إعادة البحث عنه.

إن إشراك المجتمع المدني في الرأي يجب أن يكون حقيقيا وأن يكون هذا المجتمع مؤطرا وأن يكون مؤثرا حتى يتمكن من تأطير الشباب نحو الأحسن لتقويم وتقوية النسيج الاجتماعي تفاديا لأي مخاطر والمؤدية لانزلاقات قد تصل إلى المس بالنظام العام.

لعل اهتمام أعضاء مجلس الأمة بالشأن المحلي يرجع إلى كون ثلثي أعضائه من المجالس المحلية واهتمامهم بمؤسسة البلدية وضرورة تجسيد مواد الدستور المتعلقة بالنظام اللامركزي، التي تعني إقرار مبدأ الاستقلال الإداري لهذه المؤسسة وجعلها قوة اقتراح وتمكينها من تنفيذ سياستها، هو ليس لتحقيق الاستقلالية الإدارية بعينها ولكن لأن هذه المؤسسة هي إحدى الحلقات القوية في الهرم الإداري للدولة والمبني على البلدية، الولاية والدولة، لأنه من مصلحة الجميع تقوية هذه المؤسسة ولعل المتتبع لبعض الاحتجاجات التي أصبحت تتفادى اللجوء إلى البلدية وغيرت مسارها نحو مؤسسة الولاية لعلم المحتجين بأن البلدية لم تعد مصدر قرار، وبالتالي فإن ضرورة تقوية هذه الحلقة الأساسية هو أمر أكثر من ضروري لجعلها مصدرا للحلول وطرفا محاورا إيجابيا مع المواطنين وجعل مؤسسة الولاية مصدرا للتحكيم.

أخيرا، ونحن في سنة الاحتفال بمرور خمسين سنة على الاستقلال، هذا الاستقلال الذي هو عملية وجهد متواصل لأن رسالة نوفمبر لم ولن تكون في مفهومها وعمقها مقتصرة على مرحلة التحرر وبطرد الاستعمار من أراضينا.

لأن مفهوم الاستقلال هو الرهان على توظيف الوطنية على الحفاظ على استقلال البلاد، خاصة وأن العالم دخل في نفق مجهول بعد تعدد وتسارع

العمومية والنقل والشباب والثقافة والشؤون الدينية.

وقد تزامن مع ذلك صدور الآلاف من النصوص القانونية والتنظيمية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تحسين الظروف المعيشية للمواطن بما أولته الدولة من حقوق للإنسان وحرية للتعبير، وقد توجت بالدعوة التي نادى من خلالها فخامة رئيس الجمهورية إلى إجراء إصلاحات عميقة وشاملة بينت النية الصادقة للدولة الجزائرية ليعيش المواطن الجزائري حياة اجتماعية وسياسية واقتصادية تليق به في ظل جزائر قوية وأمنة، ولعل من بين النتائج الآنية مشاركة المرأة في الحياة السياسية واعتماد الكثير من الأحزاب، وهو ما سيعطي آفاقا جديدة بالنسبة لحياتنا السياسية في كنف الأمن والاستقرار.

وفي هذا الإطار لابد من العودة إلى الوراء لأنه لا حاضر لأمة من دون ماضيها ولا مستقبل لها من غير حاضرها، فبعد حقبة تاريخية عمل المستعمر بكل ما أوتي من وسع لطمس الشخصية الجزائرية والقضاء على انتمائها العربي، الأمازيغي، الإسلامي وعلى سيادتها الوطنية طيلة 132 سنة، ونحتفل اليوم وبكل فخر بالذكرى الخمسين لاستعادة السيادة الوطنية وعودة الجزائر إلى حقيقتها التاريخية والحضارية دون أن نهمل أو ننسى ما عانىناه من عشرية سوداء، كانت الجزائر قاب قوسين أو أدنى من انهيار حقيقي، لولا تفطن الخيرين من أبناء الجزائر إلى الحوار والنقاش للقضاء على تلك المأساة، ذلك - كما يقول رئيس الجمهورية - أن أولوية الأولويات في السيادة التي تستجيب لرغبات الأمة العميقة، إنما هي العمل على استتباب السلم المدني، والقضاء على العنف فكرا وقولا وفعلا قضاء مبرما لا هوادة فيه، وفي هذا الإطار لامناص لي من التأكيد بأن أمن الأشخاص والممتلكات من صميم مسؤولية الدولة، لا يجوز لها التغاضي في أي ظرف من الظروف عن المساس به.

”ذلك أن سياسة المصالحة الوطنية ووحدة الشعب الجزائري لا بديل لها لأنها كفيلة بوضع

وشحن الهمم وعدم الاكتفاء بالملاحظة والترقب، بل لابد من المبادرة خاصة في أوساط المواطنين وتوعيتهم بكل ما يمكن أن يحدث هناك وانعكاساته هنا.

سيدي الوزير الأول،
وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، مقرر المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، ليتلو على مسامعنا التدخل الذي أعدته المجموعة، الكلمة لك.

السيد عبد الكريم قريشي (مقرر المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي): شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، بعد واجب التحية والتهنئة لأعضاء الحكومة، أقول باسم المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي أتقدم بالشكر للسيد رئيس مجلس الأمة الفاضل على إتاحتنا هذه الفرصة لنقدم وجهة نظرنا حول مخطط عمل الحكومة المقدم أمام مجلسنا الموقر،

السيد الرئيس،
السيدات والسادة،

إن المتتبع للحياة اليومية للمواطن الجزائري يلحظ - ومن دون شك - التطور الذي شهدته في مختلف المجالات بسبب ما بذلته الدولة من جهود معتبرة، في السكن والتعليم والصحة والأشغال

وبصورة فعالة لبلوغ ذلك وتجاوز الوضعية التي تولدت عنها الأزمة وبلوغ مجتمع يسوده الهدوء والطمأنينة ويتحكم فيه القانون وحده.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن تصفح هذا المخطط والمقدم من قبل السيد الوزير الأول وبعد القراءة المتأنية لا يسعني إلا أن أنوه بالعرض المنهجي وإحاطته بجميع القطاعات ولاسيما تلك التي تمس المواطن بشكل مباشر وقد عبر بصدق عما جاء به البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، والذي زكاه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة، والأکید أننا لن نحيد عن تلك التزكية بالنظر لما احتواه البرنامج لبناء جزائر قوية وأمنة من خلال نظرة موضوعية طموحة لمستقبل البلاد، في ظل الأمن والاستقرار الكفيلين بالتنمية الشاملة التي ننشدها.

ويتضح من ذلك ما تعيشه بلادنا من تطور وديناميكية بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية الذي عمل لمعالجة المشاكل التي كان يعاني منها الشعب الجزائري ولعل أهمها المشاكل الأمنية والاقتصادية والسياسية، حيث تبين من خلال هذه الوثيقة ومن خلال الواقع المعيش النتائج التي تمخضت عن الوثام الوطني والمصالحة الوطنية والطفرة الاقتصادية الكبيرة من خلال القضاء على المديونية الخارجية والوفرة المالية التي يتميز بها اقتصادنا، وما تشهده الحياة اليومية والسياسية من استقرار وحرية للرأي والمكانة التي تلعبها الجزائر على المستوى الجهوي والعالمي.

وعليه فإنني وباسم المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي أنوه بالجهود الجبارة المبذولة حاليا من أجل مواصلة النهوض لبلوغ التنمية في مختلف القطاعات وفي جميع مناطق البلاد، وكذلك العمل على استكمال الإصلاحات وخاصة الدستور لبلوغ تطلعات المواطنين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

عملا منا على تجسيد الديمقراطية التي تعيشها

حد نهائي للعنف والمساس بشرف مؤسساتنا وأقصد هنا المؤسسة العسكرية؛ لا تنسوا أبدا بأنه أثناء العشرية السوداء أو العقد الأحمر هذه المؤسسة بعيوبها ونقائصها مثل جميع المؤسسات في الجزائر وخارجها حافظت على أشياء لا ثمن لها، حافظت على وحدة تراب البلاد وعدم إحباط الدولة الجزائرية وحافظت على المؤسسات الجزائرية وعلى النظام الجمهوري.

إننا نعيش اليوم - كما يقول - مرحلة مفصلية في تاريخ البلاد تتطلب تضافر الجهود لتحقيق وثبة نوعية في مسيرة التنمية والتجدد بعد نصف قرن من استرجاع السيادة الوطنية، إنها مرحلة حساسة مفتوحة على إفران عولمة كاسحة تدخلنا عهدا مشحونا بالتحديات المعقدة التي تتطلب سرعة التأقلم وزيادة اليقظة والتعبئة والتمكن من العلوم والتكنولوجيات الحديثة، عهدا جديدا مفتوحا على التحولات الجارفة لا مكان فيها للشعوب الضعيفة، لقد كانت الجزائر إيجابية التفاعل مع حركة التاريخ في خوضها ثورة تحريرية كبرى وإنجاز تنمية شاملة مستدامة واعتماد ديمقراطية أصيلة تعززت خلال السنوات الأخيرة ببرنامج إنجازات اقتصادية واجتماعية معتبرة، وإصلاحات سياسية واسعة، تهدف أساسا إلى تمكين دعائم دولة الحق والقانون في مجتمع متماسك، تتأصل فيه الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يستمد هذا المخطط أساسا من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي سعى إلى وضع البلد في مأمن من أي اضطرابات محتملة، حيث ركز أساسا على استكمال المصالحة الوطنية لمعالجة آثار المأساة الوطنية وتعزيز الترابط الاجتماعي وإحلال الثقة بين المواطنين وبين الدولة ومؤسساتها، التي اكتسبت شرعيتها بفضل اختيار الشعب على مدار السنوات الماضية، وهو مسار شديد التعقيد يستدعي الكثير من الوقت والمثابرة وتضافر الجميع

يقوم جهاز العدالة بالأدوار المنوطة به من دقة وشفافية وسرعة في معالجة الملفات ومكافحة الفساد، الذي أصبح الشغل الشاغل للمواطن، وفي هذا الصدد ننوه باستحداث جهاز الرقابة في مكافحة الفساد مع ضرورة إعطائه الإمكانيات اللازمة ليقوم بدوره بالنظر لحساسية الموضوع وضخامته وانتشار الرشوة التي تنخر مجتمعنا.

- نؤكد على توعية المواطن بكل هذه المخاطر على حياة الدولة والمواطن من خلال استغلال محكم لجميع الوسائل والوسائط كالمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام وغيرها، حتى يدرك أن مسؤوليته كبيرة تجاه الموضوع، فلا تستطيع الدولة وحدها القيام بهذا النشاط، لأن القضاء على الفساد معناه النهوض الحقيقي بمجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

وحرى بنا في هذا المجال أن ننوه بالنظرة الثاقبة لهذا المخطط من خلال نظرة فخامة رئيس الجمهورية الداعي إلى تعزيز الحريات الفردية للمواطنين وإرساء علاقة وطيدة بين العدالة والمواطن واستكمال الهيكلة القضائية ومكافحة الإجرام بأنواعه، وكذلك الاهتمام بإعادة تربية المحبوسين وإدماجهم من خلال انتهاج سياسة مبتكرة نؤكد فيها على التوجيه الديني والأخلاقي لأهميتها في حياة الإنسان الجزائري.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن التدهور الذي أصاب الخدمة العمومية أثر سلبا على المواطن وأفقدته الثقة في كل المؤسسات التي تقدم الخدمات، وهنا لابد من تأييد ما جاء به هذا المخطط قصد تحسين الخدمة العمومية وتفعيلها لصالح المواطن وتخفيف معاناته اليومية، مؤكداً على ضرورة الإسراع بها والعمل على معاقبة المتخاذلين في هذا المجال، حتى نصل إلى إعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة المختلفة وبلوغ التلاحم الحقيقي بين الدولة والمواطن، وكذا العمل على عصرنة الإدارة العمومية بكل الوسائل لبلوغ الفاعلية التي ننشدها في كل القطاعات دون

الجزائر والمبنية على التوجيه الصائب رأيت من الضرورة بمكان أن ألفت انتباه سيادة الوزير الأول وأعضاء الحكومة إلى بعض النقاط ذات الأهمية في بعض القطاعات:

- ننوه بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، داعياً الحكومة إلى المضي قدماً في مجال الاستثمارات الكبرى لتخفيض الاستيراد والتوجه نحو تركيب السيارات والمركبات وصناعتها لما لذلك من أهمية في تخفيض الاستيراد وتوفير مناصب شغل للتخفيف من البطالة.

- ننوه بالثبات الذي تشهده السياسة الخارجية ولاسيما تجاه فلسطين والصحراء الغربية والاهتمام بإفريقيا والمحيط المتوسطي والعلاقة مع أوروبا. كما نشيد بالدور الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على استقلالنا وصون حدودنا في ظل ما يتربص بنا.

- ننوه بسياسة الوثام الوطني والمصالحة الوطنية، التي ظهرت نتائجها من خلال الأمن الذي تعيشه الجزائر، ونشيد هنا بما يقوم به جهاز الأمن والدرك الوطني في هذا المجال، وفي مجال محاربة الآفات الاجتماعية والمخدرات، راجين مضاعفة الجهود لتوفير الجو الملائم لتربية نشء قادر على مساهمة الركب والتصدي لكل الاستفزازات والتهديدات التي تواجهها الجزائر.

- ننوه بالتوجيه نحو تعزيز دولة القانون، فالإيوم - كما يقول فخامة رئيس الجمهورية - فإن إرادتي بصفتي رئيساً للجمهورية هي التوصل إلى إرساء دولة الحق والقانون، هذه الدولة التي تنصاع تمام الانصياع لسلطان القانون وسيادته إرادة طالما أكدتها بإلحاح.

ذلك أن العدل أساس الحكم؛ من هنا جاء التركيز على توطيد أركان دولة القانون من خلال استكمال إصلاح العدالة ومن ثم بناء علاقة متينة بين المواطن والعدالة وتعزيز الحريات الفردية ومكافحة الإجرام، حتى تصل العدالة إلى الاحترام الواجب أن يكون لها من قبل المواطنين وهذا لا يتأتى إلا عندما

يدفعنا هذا إلى الوقوف على موضوع حساس والمتمثل في تلك الهجرة المتزايدة للأدمغة الجزائرية تجاه الشرق والغرب، مطالبين الحكومة القيام بالدراسات الضرورية لمعرفة الأسباب المؤدية لذلك، والعمل بشتى الطرق للقضاء على هذه الهجرة والحرص على الاستفادة من تلك الخبرات الجزائرية التي تقطف ثمارها تلك الدول المستقبلية لها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لاشك أن الديمقراطيات الحديثة تقوم على أساس مبدأ التمثيل الحقيقي للمواطنين، ولا يتأتى هذا إلا من خلال بناء علاقة تجسد التنسيق المحكم بين الحكومة والبرلمان، وعليه ننوه بالالتزام الذي قطعتة الحكومة على نفسها لتحسين التعاون مع السلطة التشريعية من خلال الحوار البناء والتشاور والإصغاء لانشغالات أعضاء البرلمان، التي تجب أن تكون هي انشغالات المواطنين، من هنا ننبه الحكومة إلى عدم التركيز فقط على الأسئلة الشفوية والكتابية بل توسيع الأمر إلى كل وسائل الرقابة المتاحة دستوريا، لأننا على يقين أن النقد البناء يساعد على التقويم الجيد للأداء وقد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر، آمليين أن تكون مراجعة القانون العضوي المؤرخ في 08 أبريل 1999 في مستوى تطلعات الجزائر حكومة وشعبا والتمثلة في إرساء الديمقراطية الحقة التي يسعى إليها فخامة رئيس الجمهورية للفصل بين السلطات ولتقوم كل منها بدورها المنوط بها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن تطوير المجتمع وتقدمه هدفنا جميعا وقد ركز المخطط على جميع الجوانب (الدولة والحكومة والمؤسسات) مدركا أن سيرورة الدولة لا يمكن أن تكون إلا من خلال التكامل وتبيان الحقوق والواجبات، ومن ثم دعم هذا الرقي اقتصاديا وخاصة في ظل الأزمات العالمية التي استفحلت منذ أكثر من أربع سنوات والتي أدت إلى وضع

استثناء، ومن ثم القضاء على مظاهر التخلف وبلوغ حق المواطن في الأمن والإعلام والشفافية والحماية والمساواة والرقابة.

وفي هذا المجال ومن هذا المنبر، نوجه الدعوة إلى الأحزاب السياسية إلى الانتقاء الجيد لمرشحيها للانتخابات وإلى هؤلاء المرشحين للقيام بأدوارهم تجاه هذا الشعب وهذا الوطن الذي ينتظر منهم الكثير لبلوغ تنمية محلية ووطنية نحن في أمس الحاجة إليها، وتجنب الوقوع في الإحباطات لعجز بعض المنتخبين عن القيام بأدوارهم وفقا للقوانين التي تبقى في نظرنا الفيصل في العلاقة بين المواطن والمؤسسات، خاصة تلك القوانين التي تتطلب مراجعة عميقة ودقيقة في ظل التحولات التي نعيشها وبمشاركة جميع الفاعلين من رجال القانون والاقتصاد والسياسة والاجتماع والدين، ولتصطبغ بمبدأ الشمولية، دون أن ننسى الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني من خلال الجمعيات التي يجب أن تعمل على تجسيد أهدافها التي أنشئت من أجلها ولاسيما تأطير المجتمع وتوجيهه نحو الأحسن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يلعب العامل البشري الدور الأبرز لتنمية شاملة ومستدامة، ومن هنا جاء التركيز على تثمين الموارد البشرية لأن الأمم لا تقاس بما لديها من موارد طبيعية بل بما لديها من موارد بشرية كفاءة، وعليه يجب التنويه بما تقوم به الدولة في هذا المجال (التربية والتكوين والتعليم العالي) وما التحاق أكثر من ربع السكان بهذه المؤسسات إلا دليل على ذلك، وبالرغم من أهمية الأعداد الكمية، إلا أنه يجب التأكيد على ضرورة تحسين نوعية التعليم والتكوين وترشيدها لبلوغ الجودة حتى تكون مخرجاتها مدخلات فاعلة لتنمية شاملة، ويعد هذا حافزا لإلزام القطاعات المعنية بضرورة تقييم أنشطتها التكوينية لتكون في مستوى التكوين العالمي وكذا إرساء قاعدة متينة للتنسيق بين هذه القطاعات.

وللنهوض بهذا القطاع الحساس نرى ضرورة المحافظة على الأمن والاستقرار وتوفير مناخ استثماري في السياحة، وتشجيع القطاع الخاص وتكييف القوانين حسب المرحلة التي نعيشها، والحرص على التسويق السياحي الضروري داخل الوطن وخارجه.

- وفي المجال الفلاحي، يجب مواصلة التنمية الفلاحية ورفع مستوى الأمن الغذائي لأنه هدف استراتيجي لأي بلد ويساعد هذا على توفير مناصب شغل، وتوفير عملة صعبة وتقليل فاتورة الغذاء أو عن طريق تصدير المنتجات الفلاحية، فعلى القياح بإصلاح تنظيم الأراضي الفلاحية التي تملكها الدولة واستغلالها واستمرار الدعم المالي والضريبي للقطاع وتوفير التمويلات المناسبة وإنشاء بنوك مشتركة للفلاحة مع بعض الدول الصديقة والحليفة والاهتمام باستصلاح الأراضي لتعويض المساهمات التي غزتها البنائيات في المدن الكبرى، وكذا تطوير الصيد البحري والمنشآت القاعدية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إذا كان البناء الداخلي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدولة والمواطن، فإن هذا لا يجب أن ينسينا واجباتنا الخارجية وتحسين مكانتنا بالخارج، فقد عمل فخامة رئيس الجمهورية ومن خلال برنامج الانتخابي أن يسترجع مكانة الجزائر في الخارج ضمن الدول والتي تضررت بفعل العشرية السوداء والإرهاب الأعمى، ويمكن القول إن هذه الوضعية تحسنت على الصعيد الجهوي والعالمي، منوهين بالجهود المبذولة في هذا المجال، مؤكداً على ضرورة مواصلة العمل وبلوغ المكانة المرموقة التي ننشدها جميعاً، وفي ذات الوقت فإن عملاً دؤوباً ودقيقاً ينتظرنا تجاه جاليتنا بالخارج لأنها جزء لا يتجزأ منا حتى نقوي في أفرادها حب الوطن ودعم انتمائها من خلال مضاعفة أنشطة سفاراتنا وقنصلياتنا بالخارج لإعطاء صورة ناصعة عن الجزائر من تسويق للسياحة ونشر للثقافة، وتشجيع الأجانب على

عالمي خطير أدى إلى انهيار اقتصاديات كانت متطورة، وظهور أزمات في توفر الغذاء العالمي وتكالب القوى الكبرى على مناطق الطاقة، والتوترات القائمة بين الأفكار والمعتقدات القديمة المتجددة، نجد أنفسنا بحاجة ماسة إلى وضع الأسس الكفيلة بحماية مجتمعنا بواسطة تحسين الحياة اليومية للمواطن، وتوفير ضرورياتها بتعزيز المجال الاقتصادي والمالي الذي يمثل عصب الحياة، مؤكداً من جهتنا على تجسيد ذلك لاستكمال الإصلاح وتجديد القطاع المالي والاعتماد على التخطيط الفعال والاستشراف وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، لنسائر الطفرة الاقتصادية العالمية ولاسيما في المجالات التي تساعد على إيجاد مناصب الشغل وفي إنشاء الثروة، ويتطلب هذا ما يلي:

- تحسين المحيط الصناعي وتنمية قدرات الإنتاج من خلال إعطاء حرية المستثمر في إمكانية التملك وتخفيض تكاليف الاستثمار، وذلك بتحسين البنى التحتية والمرافق الضرورية وتقليل الأعباء الضريبية بإلغاء الأزواج الضريبي، وكذلك ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأهيلها والاستمرار في مراجعة وإتمام هذه البرامج، وحل مشكلة التمويل عن طريق الإشراف الجزئي أو الكلي على مشاريع هذه المؤسسات من طرف الممولين، وكذا الاستمرار في تشجيع ذلك في جميع المناطق وخاصة المحرومة لتطويرها، مع تنظيم العقار الصناعي وتكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسيير بواسطة خبراء.

- نضيف إلى ذلك ضرورة تشجيع السياحة وتنظيم النشاط التجاري، فالسياحة صناعة متميزة وهي من أكبر الصناعات في العالم، ونشاط متكامل يرتبط بعدة قطاعات، له تأثير إيجابي كبير على النقل وتطوير الصناعة التقليدية والفنادق والمطاعم، مما يؤدي إلى إيجاد مناصب شغل، وفي هذا الصدد لا بد من التذكير من أن بلادنا تتميز بمختلف الخصائص لتجعل منها بلداً سياحياً بامتياز.

الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد، وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون صدق الله العظيم؛ شاكرين لكم حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي، مقرر المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، الكلمة الآن للسيد مسعود العيفة، نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، ليتلو تدخل المجموعة.

السيد مسعود العيفة (نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزير الأول والطاغم الحكومي، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الصحافيون، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية أغتنم هذه الفرصة أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي لأهنئ السيد معالي الوزير الأول على الثقة التي وضعت فيكم من قبل فخامة رئيس الجمهورية، ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في هذه المهمة النبيلة.

وبالمناسبة أتقدم بالتعازي الحارة والخالصة للشعب الجزائري عامة، وعائلي الرئيسين اللذين وافتهما المنية وهما أحمد بن بلة والشاذلي بن جديد وأترحم على الفقيد وأدعو الله أن يسكنهما فسيح جنانه وأن يلهم ذويهما الصبر والسلوان.

سيدي الرئيس، إسمحوا لي في بداية هذه الكلمة لكتلة حزب جبهة التحرير الوطني، أن أرفع تحية إجلال وتقدير إلى الشعب الجزائري الأبدي الذي برهن مرة أخرى كعادته على مدى حسه الوطني ووعيه الحضاري وإرادته القوية وعزمه الصادق على بناء مؤسسات

الاستثمار، ولا يتأتى هذا إلا من خلال تقييم شامل لتلك الأنشطة ومعاقبة المتقاعسين عن القيام بالأدوار المنوطة بهم.

كما لا يفوتنا في هذا المجال أن نثمن الجهود التي تبذلها الدولة للحفاظ على ممثلينا بالخارج وفي نفس الوقت نترحم على جميع شهداء الواجب بتلك السفارات والقنصليات.

كما أود أن أنبه إلى موضوع هام وحساس يتعلق بكرامة المواطنين الذين تتوفاهم المنية بالخارج، حيث يجد أهاليهم صعوبات كبيرة في نقلهم إلى أرض الوطن، وعليه نطالب الحكومة بضرورة التكفل بهم ونقل جثامهم باعتبارهم مواطنين بحاجة إلى مساعدة الدولة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

بالرغم من كل ما قيل سابقا، يأتي أمن وحماية حدودنا على رأس الأولويات للدفاع عن السيادة الوطنية وسلامة الوحدة الترابية، وهنا لا بد من التنويه بالنظرة الثاقبة لفخامة رئيس الجمهورية لتحديث القوات المسلحة واحترافيتها؛ هذه القوات التي تستحق كل التحية والتقدير لما قامت وتقوم به من جهود معتبرة للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري، وخاصة في ظل ما يحيط بنا من أوضاع غير مستقرة في بعض الدول المحيطة بنا، ونؤكد على ضرورة تسخير كل الإمكانيات الضرورية للجيش الوطني الشعبي ليتمكن وبسهولة من القيام بكل واجباته تجاه الوطن المفدى.

وفي الأخير وليس آخرا، نعتقد نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا المخطط، كما أننا على يقين أن الجزائر بفضل جهود الخيرين من أبنائها قادرة على النهوض بنفسها وبلوغ الركب المتقدم، ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن ننوه بالجهود المبذولة على جميع الأصعدة لبناء جزائر قوية ومستقرة فخورة بتاريخها وهويتها، ومتجهة بحزم نحو المستقبل والحداثة، في ظل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، راجين له دوام الصحة والهناء ووفقنا

الدولة، ومواصلة الإصلاحات، والتنمية الشاملة في كنف الأمن والاستقرار، من خلال منحه الثقة لمرشحي قوائم حزبنا في تشريعات 10 ماي وأنه حملنا المسؤولية، وإننا في حزب جبهة التحرير الوطني نقدر عظمة هذه المسؤولية.

وفي السياق ذاته، تنعقد جلستنا هاته ونحن نحفل بالذكرى الخمسين لاسترجاع سيادتنا الوطنية، هذه الذكرى الغالية التي نستخلص منها العبر، ودروس التضحية من شعبنا الذي افتك حرية واستقلاله بتضحيات جلية وكفاح مرير، عز نظيره في التاريخ المعاصر.

إنها مناسبة عزيزة نجدد فيها العهد الذي قطعناه مع الشهداء الذين أوفوا بالعهد مع الله والوطن، نؤدي فيها واجب العرفان والوفاء وتمجيد أبطال الجزائر.

سيدي الرئيس،

لقد استطاع الشعب الجزائري بقيادة طليعته المجاهدة وإطاراته المخلصة وقواه الحية أن ترفع التحدي وتحقق خلال سنوات صعبة حصيلة حافلة بالإنجازات والأعمال تعويضا لما خلفه الدمار والخراب في المنشآت والنفوس، من أجل توطيد الاستقرار وتكريس المصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس،

إن حزب جبهة التحرير الوطني واكب هذا التطور وكان السباق في مسألة تحيين النصوص ذات الصلة بمرحلة التقدم والازدهار وترسيخ دولة الحق والقانون والحكم الرشيد.

وإننا بالأمس قمنا ولازلنا نقوم بتعبئة عامة، وتجنيد مكثف لتعزيز المسار الديمقراطي ليتجاوب مع مرحلة القفزة النوعية التي عرفتها البلاد في جميع المجالات بما يستجيب لتطلعات الجماهير الشعبية.

إن حزب جبهة التحرير الوطني يعتبر القلعة المنيعه التي تتكسر عليها كل الأطماع، والدرع الواقي من كل المخاطر والمؤامرات التي تستهدف بلدنا، ويسعى إلى تعميق مكاسبه والحفاظ عليها وحمايتها من كل ما يهاك ضدها.

سيدي الرئيس المحترم،

لدى استماعنا إلى تدخل السيد الوزير الأول، ودراستنا لمخطط عمل الحكومة لتطبيق ومواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية وتجسيده في الميدان للوصول إلى الأهداف المنوطة بكل قطاع وإلى تحسين الخدمة العمومية بصفة عامة، وهذا في ظل توفير كل التدابير التنظيمية ضمن شروط الشفافية، واحترام الاختيار الحر للشعب، واعتبار الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 رسالة قوية يجب أخذها بعين الاعتبار في كل الأعمال والأنشطة.

سيدي الرئيس،

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني ومن خلال المستجدات العالمية المتمثلة في الأزمة المالية ولا محالة أن يكون لها وقع سلبي على الاقتصاد الجزائري كسائر دول العالم، متمثلا في تراجع سعر المحروقات المعتمد عليها في مداخيل الجزائر، نظرا للظروف الصعبة التي تعيشها مختلف الأسواق العالمية، ومن هنا لا بد أن تعزم الحكومة على مواصلة البرنامج، انطلاقا من الواقع.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية، لا نتخلص منها إلا بانتهاج التسيير العقلاني والسليم، للموارد العمومية، ومحاربة التبذير والفساد، واستكمال ترسيخ الحكم الرشيد في إطار دولة الحق والقانون وتشجيع الحوار والتشاور.

إن بناء اقتصاد وسوق منتج تنافسي لا يكون إلا بنهوض وتنشيط وتسيير الاستثمار المحلي والأجنبي المنتج والمتنوع.

إن استكمال مسار المصالحة الوطنية التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية واعتمدها الشعب بكثافة، أخدم نار الفتنة ووفر الجو المناسب للإقلاع من جديد بمخططات تنموية شاملة وهادفة ويتجلى ذلك في العدد الهائل من المشاريع التي تشهدها البلاد في شتى المجالات، مثل قطاع المنشآت القاعدية الذي اكتسى أهمية بالغة وما سخر له من إمكانيات وما أنجز دليل على اهتمام الدولة بهذا القطاع الحساس لدوره الاستراتيجي في تنمية

الصناعي من أجل تحويله حتى نضمن استقرار الأسعار ووفرة المواد الغذائية.

سيدي الرئيس،

إن التعليم العالي عرف قفزة كبيرة من حيث الكم بحيث أصبح هذا التعليم في متناول الجميع ومتوفرا بكل الجهات وقريبا من كل المواطنين، وهذا المجهود يجب التنويه به، ولكن لا يجب أن يهمل الجانب النوعي، ولقد حان الوقت للاهتمام بالنوعية من خلال توفير الظروف المناسبة والوسائل الكافية والإطار الكفاء لتحقيق نقلة نوعية في مجال البحث العلمي، وخدمة الاقتصاد الوطني بكل مكوناته.

ومن هذا المنطلق ندعو مسؤول القطاع أن يسهر على تطوير دور الجامعة لمواكبة المحيط في جميع احتياجاته.

سيدي الرئيس،

إن الضغط على العرض في ميدان السكن مازال متصاعدا رغم ما يوليه المخطط من عناية خاصة وحتى لا ننكر القفزة التي عرفها القطاع تجاوزت إلى حد بعيد مع الإرادة السياسية لفخامة رئيس الجمهورية من تخفيف حدة أزمة السكن بعد تسليم عدد هائل من السكنات خلال السنوات الماضية والقضاء على أزمة السكن.

إن الحصول على سكن هو أمل كل جزائري؛ إن تشجيع السكن الريفي هدفه توقيف النزوح الذي أصبح عبئا على مدننا، ومن هذا الإطار يجب العمل على إعادة النظر في توسيع المدن وحماية الملامح التاريخية والثقافية والحضارية لمدننا.

سيدي الرئيس،

إن المجهودات المبذولة في قطاع الصحة العمومية لا تكاد تحصى بالنظر للإنجازات المتنوعة والهامة عبر التراب الوطني، إن هذه الإنجازات تبقى مرهونة بالتأطير البشري المؤهل من الأطباء العاميين والاختصاصيين والتجهيزات الضرورية. إن الصحة هي أئمن ما يملك الإنسان ولا بد من مواصلة التكفل الصحي بالمواطن وجعله من أولويات المخططات والبرامج.

البلاد، وعليه يتوجب:

– الانطلاق في أشغال الطريق السيار على مستوى الهضاب العليا وهذا استنادا إلى التجربة السابقة وتقادي الأخطاء الماضية بتعميق الدراسات. – إستكمال الطريق السيار شرق غرب وتوفير الشروط الملائمة كالمرافق الضرورية. إن صيانة وتأهيل المنشآت القاعدية للطرق والموانئ والمطارات تكتسي أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية.

سيدي الرئيس،

فيما يخص سياسة النقل، إن تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي في جميع فروعه وخاصة النقل بالسكك الحديدية الذي عرف تطورا كبيرا في تحديثه وتكييفه مع حاجيات التنمية في إطار توسيع الشبكة الحديدية من خلال الازدواجية والكهربة. لا يفوتنا أن نشير إلى المجهودات المبذولة لتعزيز النسيج الوطني والتطوير السياحي والاجتماعي وفك العزلة.

إن تعزيز الأسطول البحري والجوي والبري هو شريان الحياة وله دور محوري وهام في تكثيف الحركة في مختلف المجالات الإنسانية والصناعية والتجارية.

سيدي الرئيس،

إن القطاع الفلاحي يعتبر من الأولوية لأنه يمثل المحور الرئيسي والعمود الفقري الذي تتهيكل حوله القطاعات الاقتصادية الأخرى الإنتاجية والخدماتية. إن إنعاش النشاط الفلاحي من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي الذي يسعى إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام للبلاد، والتخلص من التبعية الغذائية التي أصبحت سلاحا قويا في أيادي بعض الدول تستعمله للضغط.

إن النمو المعتبر الذي عرفه هذا القطاع في جميع المجالات من توسيع معتبر بغرس الأشجار المثمرة بمختلف أنواعها إضافة إلى توفير المياه بإنجاز شبكة الري وبناء السدود، مما سجل قفزة نمو معتبرة وخاصة هذه السنة في محصول الحبوب بأنواعه؛ إن الانتعاش الفلاحي يوفر المنتج للقطاع

وفي هذا المجال ندعو إلى:

- تحسين الخدمات الصحية بتوفير الشبه الطبيين.
- تشجيع الاستثمار المحلي لإنتاج الأدوية بالمواصفات الدولية.
- تشديد الرقابة في مجال الأدوية من حيث التركيب والصلاحية.
- تزويد المستشفيات بالإمكانات بالقدر الكافي.
- تعزيز عملية الكشف المبكر لبعض الأمراض الخطيرة.
- التركيز على الوقاية الصحية.

سيدي الرئيس،

إن السياسة الخارجية للبلاد تتسم بالاتزان في القضايا الدولية عامة والقضايا المرتبطة بمحيطنا القريب خاصة. إننا نثمن كل المواقف المتخذة من طرف الدولة الجزائرية من خلال الدبلوماسية الجزائرية؛ لقد تعاملت الجزائر بحكمة مع قضايا الساعة وعالجت بعضا منها لها علاقة مباشرة مع بلدنا بكل هدوء وبعيد نظر.

ولقد أظهر الواقع أن مواقف الجزائر في بعض الأحداث كانت صائبة رغم الملامة التي وجهت لنا. إننا نعيش أوضاعا وأحداثا تتسم بالخطورة على حدودنا ويجب معالجتها بالحوار والتشاور مع الجهات المعنية وبحكمة تتوخى الحل السلمي وتتجنب الحل الأمني.

سيدي الرئيس،

في الأخير، لا أحد منا باستطاعته أن ينكر حجم الإصلاحات المنتهجة في بلادنا كما سبق ذكرها في جميع المجالات الرياضية والشغل والاتصالات والثقافة، ومن هنا ندعو إلى مواصلة مختلف الخطوات الرامية إلى التكفل بعناصر هوية الشعب الجزائري بأبعاده الثلاثة: الإسلام، العربية والأمازيغية، كما ندعو إلى تفعيل وتطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية والعمل به حتى تأخذ اللغة الوطنية والرسمية مكانتها الطبيعية في مختلف دواليب الدولة ومؤسساتها، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود العيفة، نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني على تلاوته التدخل الذي أعدته المجموعة في الموضوع.

بعد سماعنا لمناقشات السيدات والسادة أعضاء المجلس ووجهات نظرهم حول المخطط المقدم من قبل السيد الوزير الأول، وسماعنا إلى تدخلات رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية، يبقى علينا أن نختتم هذا النقاش بسماع رد السيد الوزير الأول.

وبالنظر لتعدد الأسئلة والانشغالات المعبر عنها في القاعة، نعطيه بعض الوقت لكي يرد عليها، وسنستأنف أشغالنا على الساعة الرابعة والنصف مساء إن شاء الله.

شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار تماما

محضر الجلسة العلنية الخامسة

المنعقدة يوم الأربعاء 01 ذو الحجة 1433

الموافق 17 أكتوبر 2012 (مساء)

التوصيات التي تقدم بها الإخوة وسيكون عمل الحكومة - إن شاء الله - في مستوى الثقة أي ثقة البرلمان بغرفتيه وبالأخص مجلسكم الموقر.

كما أود أن أشير أننا قد استفدنا من بعض الأسئلة والانشغالات التي تقدم بها بعض الإخوة، والتي كانت في المستوى المطلوب وقد بينت لنا حقيقة أن الجزائر قد وصلت إلى مستوى رفيع بالنسبة لعلاقة الحكومة مع البرلمان سواء مع المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة.

لقد أشار بعض الإخوة إلى أن هذا المخطط يخلو من الأرقام وآليات المتابعة، وبهذا الصدد، فقد أكدت في المجلس الشعبي الوطني على أن برنامجنا هو برنامج عمل منبثق عن برنامج عمل رئيس الجمهورية الذي يتمتع بالشرعية والسلطة باعتباره منتخبا من طرف الشعب الجزائري، فعلينا كحكومة أن ننفذ برنامجنا الذي شرع فيه منذ سنوات، وهو يرتكز كذلك على مخطط خماسي يتضمن عدة عمليات تشمل كل القطاعات، وقد قدم كل البرنامج إلى البرلمان، حيث وافقتم عليه وأنجز الكثير من العمليات والمشاريع التي كانت مندرجة فيه، والبعض منه يجسد في الميدان والبعض الآخر سوف تنطلق به الأعمال هذه السنة أو السنة المقبلة إن شاء الله، ومهما يكن من حال، لا بد أن نكون من الآن إلى غاية سنة 2014، قد أنجزنا جزءا كبيرا من هذا البرنامج سواء فيما يخص انطلاق الأشغال أو إتمامها.

بالنسبة لمتابعة هذا البرنامج، فهناك آليات على مستوى الحكومة وكل وزير لديه خارطة طريق (Feuille de route) كما يوجد ميكانيزم للمتابعة على مستوى مجلس الوزراء، ولكن لا تنسوا أننا كل سنة لما نناقش قانون المالية نناقش كذلك مسألة إنجاز كل برنامج وكل مخطط طبقا لما ورد في

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة : السيد الوزير الأول والطاخم الوزاري المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين مساء

السيد رئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب مجددا بالسيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة - بعد سماعنا لتدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس وتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، وكما تم الاتفاق عليه في البرمجة منذ فترة - أن نعطي السيد الوزير الأول الفرصة لكي يرد على أسئلة وانشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛ الكلمة لكم.

السيد الوزير الأول: سلام الله عليكم جميعا؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد الرئيس المحترم، أيتها السيدات، أيها السادة، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أيتها السيدات، أيها السادة الحضور الأفاضل، بودي، قبل كل شيء، سيدي الرئيس، أن أشكركم وأشكر من خالكم كل أعضاء مجلس الأمة على تدخلاتهم التي كانت حقيقة تصب في القضايا التي تعيشها الجزائر اليوم، وقد أخذنا بعين الاعتبار كل

فالفساد ليس أمرا خاصا بالمسؤولين أو ببعض الإطارات، ولكنه يبدأ من القاعدة، فلما تحتاج لاستخراج أية وثيقة إدارية ويصعب عليك الأمر حينها تدخل في متاهات أخرى، إذن قضية محاربة الفساد لا رجعة فيها فالبرنامج ومخطط العمل واضح، وتعليمات السيد رئيس الجمهورية أكثر وضوحا، وأنتم قد زكيتموها، إذن علينا أن نواصل مع جهاز العدالة الذي نراه حقيقة يقوم بواجبه وهناك عدة أمور جديدة، حتى تخصص القضاة بالنسبة لهذه القضية، وبالموازاة مع قطاع العدالة هناك الديوان الوطني لقمع الفساد التابع لوزارة المالية، وقد باشرنا تجهيزه وسوف ينطلق حقيقة في عمل كبير وكبير جدا ولعلنا نغير الأذهان إن شاء الله من هذا الجانب.

بالنسبة لقضية التشغيل التي تطرقت إليها، فقد تكلمنا حقيقة عن التشغيل من خلال استحداث مناصب شغل دائمة بفضل إنعاش الاقتصاد الوطني بصفة عامة والصناعة والفلاحة، وقد تساءل بعض الإخوة عن كيفية استعمال هذه الأشياء المؤقتة، هذه الأمور ضرورية وليس باستطاعتنا أن ندع شبابا جزائريا يتخرج من الجامعة ولا تساعدهم الدولة ريثما يجدون منصب عمل، فما نقوم به حاليا في الجزائر وبحضور السيد الطيب لوح معنا، أصبح مثلا عبر العالم، لقد تعهدنا وقلنا إننا سوف نفتح الباب لـ 3 ملايين منصب عمل، إلى غاية سنة 2014، وقد بلغنا إلى حد اليوم نسبة 83% تقريبا من مناصب شغل أصبحت فعالة في الميدان، وهي نسبة غير بعيدة كثيرا عن 3 ملايين، وسوف نتجاوزها، لأن هناك متابعة أخرى، وقد لاحظنا مدى جدوى إنشاء مؤسسات الشباب عن طريق الوكالة الوطنية لتدعيم الشباب التي أصبحت حقيقة تظهر نتائج جد إيجابية، فقد بدأنا بـ 30 ألفا في مدة 6 أو 8 أشهر الأولى ووصلنا إلى 72 ألف مؤسسة شبانية، ولا تصدقوا أولئك الذي يقولون لكم إنهم قد استفادوا من المبالغ المالية وكذا القروض ولن يعيدوها أو لم يرجعوها وأن ذلك تم من أجل إسكاتهم فقط، نحن بعيديون كل البعد عن هذا

الدستور، كما تستعرض الحكومة من حين إلى آخر على البرلمان مدى تنفيذ البرنامج التنموي. أما بالنسبة لتفشي البيروقراطية والمشاكل التي تمس بالأخص المواطن في معيشته اليومية، فقد أدرجناها - كما لاحظتم - كأولوية الأولويات، لأن الإشكال المطروح على مستوى دولتنا لا يكمن في البيروقراطية بقدر ما يشكل تقريبا نظاما بيروقراطيا في أذهان الأشخاص، ولكن تغيير الأمور ليس بالأمر السهل، والأمر الذي انتهجناه على مستوى الحكومة هو أن يبدأ كل قطاع في مراجعة عمله من أجل تخفيف عدد كبير من الملفات والوثائق، ولكنني أعيد وأؤكد أن القضية هي راسخة في الأذهان، أعطيك مثلا: في كل سنة تصدر وزارة التربية تعليمة وزارية لدى كل دخول مدرسي تقضي بأن انتقل التلميذ من سنة دراسية إلى أخرى يتطلب منه جلب ملف أو شهادة الميلاد، مع أن الطفل منذ التحاقه بالمدرسة في السنة الأولى فإن ملفه الإداري يتبعه ولا داعي لوثائق جديدة، ولكن للأسف نحن الآن لا نزال في هذا الروتين، فالشيء المؤكد أنه يوجد عمل وهذا العمل سيزداد قوة، ومن أجل إيضاح نوايا الحكومة، فإن وزير الداخلية والجماعات المحلية سينظم يوم السبت المقبل وبحضور الوزير الأول، اجتماعا يضم كل رؤساء دوائر الجمهورية وكل المديرين الممثلين للإدارة المحلية وكل مديري التنظيم والشؤون العامة على مستوى الجزائر، حيث لن تكون النقاط المدرجة لدراستها معهم نقاطا كبيرة، بل ستتعلق أساسا بقضية تنظيم الإدارة وتسهيل المعيشة للمواطن الجزائري ومكافحة البيروقراطية، إلى جانب مسألة الانتخابات، هذه بصفة عامة النقطة الأساسية التي نبين لكم من خلالها أن مخطط العمل هذا سيتم اليوم - بإذن الله - الموافقة عليه بفضلكم وبإشرنا في الميدان، ولن يكون لقاء يوم السبت المقبل إلا رمزيا مع رؤساء الدوائر وهذا أمر إيجابي وسيؤثر إيجابيا على سير العمل. لما نتكلم عن البيروقراطية فهي حقيقة مولدة للفساد بصفة عامة، لأنه لا يمكننا أن نخطئ،

أو ما يسمى بالأسواق الجوارية. ويوجد 7.391 تم توزيعهم حاليا، كل واحد في مكانه بمنطقة معينة مجهزة، وهناك 11.079 شابا تقريبا، سوف يتم حل مشاكلهم، عموما سيتم حل مشاكل حوالي 38.659 في أقرب وقت إن شاء الله، من أصل 65.000 شاب تقريبا. ولهذا، فقد انتهجنا سياسة من أجل توفير ما يسمى بالأسواق الجوارية، في كل مكان وفي كل حي، تابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري، وهكذا وكما يقال نضرب ثلاثة أشياء بحجر واحد، أي نحل مشكل الفوضى ونمنح منصب شغل دائم وكذلك نقلص من تدهور أسعار المواد الغذائية، لأننا لاحظنا ولاحظ البنك المركزي من خلال تحليله أن كل مشاركة بنسبة قليلة في التضخم فإن الأمر يرجع في ذلك إلى غلاء أسعار المواد الغذائية، وهذه الأسواق أو ما يسمى بأسواق البازار فقد انطلقت العملية ابتداء بمنح 100 مشروع محل تجاري على مستوى كل بلدية، لكننا جمدناه وكل ما تبقى سنحوه إلى أسواق جوارية وهكذا نكون قد قمنا بحل هذا الإشكال، وكذلك ساهمنا في تحسين الوضع بالنسبة للأسواق الوطنية.

دائما لما نتكلم عن مشاكل الشبيبة لا بد أن نتكفل بها، فلا يكفي التمدرس أو التكوين الجامعي، الحمد لله الجزائر قد قامت بواجبها، حيث أصبح 98% من أبنائنا يذهبون إلى المدرسة، وسيصل عدد الطلبة في الجامعة إلى غاية سنة 2014، 1 مليون و400 ألف طالب، وهذه الأرقام لن تجدها في أية دولة في هذا المستوى، والكل يدرس مجانا، فنجد عددا قليلا من الدول التي تقوم بهذا الواجب ولكن مشكل الشبيبة الجزائرية زيادة على البطالة بالرغم من تقلصها نسبيا، يجب أن يتم التكفل بهم وبظروف معيشتهم، وقد اتخذنا تدابير مع وزير الشباب والرياضة وكذا كاتب الدولة للشباب لكي نعطي دفعا جديدا بالنسبة لكل المقرات الشبانية سواء كانت مقرات للتسلية أم مقرات رياضية، لأن الملاحظ في الميدان أن عددا كبيرا وكبيرا جدا من دور الشباب التي أنجزت لا تنشط في معظمها للأسف، لماذا؟ لأننا لدينا نظرة بيروقراطية، فالمدير

التصور، يمكن أن البعض لا يعرف، لكن الشباب يسدد قروضه حاليا، ويمكنكم التأكد من ذلك لدى البنوك التي هي وحدها تبين لكم الأرقام، وقد أصبحت هذه التجربة رائدة ومضرب مثل في العديد من الدول، بالنسبة للتشغيل والحمد لله الأمور تسير، ونحن سوف ندعم القطاع الصناعي أكثر فأكثر من أجل إنشاء مناصب عمل جديدة.

لما نتكلم عن التشغيل فإن ذلك يقودنا بالضرورة إلى التكلم أيضا عن السوق الموازية، ونحن لم نقل في برنامجنا إننا سنواجه السوق الموازية ونعلن حربا ضدها، فهؤلاء هم جزائريون وعلينا أن نعمل من أجل توظيفهم في الاقتصاد الوطني وهذا أمر ممكن، وقد تكلم السيد عمار عن قضية الأسواق وما يشبه ذلك؛ حقيقة، العمل الذي انطلق منذ ثلاثة أشهر تظهر نتائجه في الميدان، لأن الأمر الذي لاحظناه هو أن 1.263 موقعا تجاريا غير منظم أو ما يسمى بالسوق الموازية، مما جعل الجزائر تتحول إلى فوضى عارمة، وأصبح التاجر المسكين يجد نفسه محبوسا من طرف هؤلاء الأشخاص الذين يبيعون أمامه، هذا ليس بالحل وهذه ليست دولة مبنية على الفوضى، غير ممكن تماما، وهذا لا يعني أننا نخلق مشاكل للشبيبة الجزائرية، بل بالعكس نحن ننظم أمورنا، فالإحصاء الذي قامت به وزارة الداخلية قد أفضى إلى وجود 65.139 شابا معنيا تقريبا بهذه القضية، ومن أصل 1.263 منطقة تخلصنا إلى حد الآن من 135 منطقة فوضوية. وبهذا الشأن، فإن السياسة التي تنتهجها الحكومة لا تستهدف الشباب في حد ذاتهم بقدر ما تستهدف القضاء على الفوضى لكي نوفر لكل شاب منصبا في منطقة منظمة ونستجيب لطلبات 65.110 من الشباب الذين سوف يتحصلون مستقبلا على بطاقة تحمل صورهم ويتم ترسيمهم وبالتالي للعمل بصفة منظمة، وهكذا نكون قد وجدنا حلا للفوضى من جهة وللبطالة من جهة أخرى.

يمكن، إن أردتم، أن أفيدكم ببعض الأرقام، حيث إن 7.895 من الشباب الذين كانوا يعملون في الفوضى قد أصبحوا الآن يعملون في مكان منظم

قطعة الأرض مرتبطة بنفس النمط المتبع في الشمال، حيث طرح بعض الإخوة المتواجدين في بلديات ولاية "برج باجي مختار" مثل "تين زواتين" و"عين قزام" و"برج عمر إدريس"، مسائل لا يمكن أن نقيسها على بلدية "الشراقة" مثلا، فإنه إذا تطلب أن نمح المواطن هناك مساحة كبيرة فسيكون له ذلك.

أما بالنسبة للنقطة المتعلقة بقضية الصحة، التي تطرق إليها عدد كبير من الإخوة، وأنا أعتبر أن الصحة تستحق حقيقة كل العناية، وقد سجل السيد الوزير كل الملاحظات لكي يتم التحكم في زمام الأمور، وفيما يخص العدد الكبير من المستشفيات التي أنجزت ولم يتم استغلالها إلى يومنا هذا، فسوف تتخذ تدابير لإعادة فتحها، ونفس الشيء بالنسبة للأدوية فإنه أمر غير منطقي وغير مقبول خاصة في هذا الوقت الذي تملك فيه الجزائر والحمد لله، إمكانيات مالية، ولكن المشكل المطروح يتمثل في التنظيم واللامبالاة والمحسوبية والفوضى، فلا بد أن نجد حلا لمشكل الأدوية التي تخص مرض السرطان، فمن غير الممكن أن تستمر الأمور على هذا الحال، وسوف تتخذ تدابير وستكون متابعة أكثر من القطاع المعني ومن الحكومة ككل، لحل هذا الإشكال، لأنه من الصعب جدا تقبله منطقيا، فلو كنا نعاني من حالة عجز مالي نقول إننا لا نملك المال الكافي، وكما يقول بعض الإخوة كيف تسمحون باستمرار مثل هذه الأمور؟ الدولة بمثابة رب العائلة، عندما يكون المدخول موجودا يمكنني أن أشتري الموز والزبادي، لكن في حالة انعدام ذلك أتقشف في شراء هذه الكماليات، فالجزائر غنية، إذن لماذا تبخل على أبنائها؟ أظن أن كلنا متفقون أنه لا يمكننا أن نبخل على شعب واقتصاده الداخلي لا بأس به. قد تطرق كثير من الإخوة إلى مسألة مرض السرطان، وبهذا الشأن، فإنه حاليا لدينا برنامج من 06 مراكز وهي تعمل وأنتم تعرفونها، وهي مراكز: الجزائر، البليدة، قسنطينة، وهران ورقلة؛ و07 مراكز في طور الإنجاز وهي موزعة على الشرق

والحاجب والحارس يفتحون دار الشباب على الساعة الثامنة صباحا، ويغلقونها على الساعة الرابعة مساء وعندما يلتحق بها الشباب يقولون لهم ماذا أتيتم تفعلون؟ وكأنما دار الشباب هذه هي ملك خاص لهم.

كما اتخذنا تدابير سوف تنفذ خلال الأشهر القليلة المقبلة، بخصوص دور الشباب وكل ما يتعلق بهؤلاء الشباب، حيث سيكون تسيير بيوت الشباب ومراكز الشباب خارج النظام الإداري وسيكون تشغيل هذه المقرات تشغيلًا بدون توقف، أي يمكن أن يدوم إلى غاية العاشرة أو الحادية عشرة ليلا، باستعمال الأنترنت وكل الإمكانيات، وأكثر من هذا، كل الجمعيات التي تساهم في إطار شباني ويكون لها ارتباط بدور الشباب وخاصة مسألة تسيير هؤلاء الشباب.

بالنسبة لتشغيل الشباب نحن نوجه كثيرا بالنسبة لشركات تسلية الشباب، مثال: رياضة المصارعة أو كمال الأجسام، فإننا نشجعهم من أجل الانفتاح وتكفل الشباب بأنفسهم، وما علينا إلا تدعيمهم وفتح كل الأبواب لهم في إطار الأخلاق العامة كما تكلمت عنها لكي لا نخرج عن هذا المجال.

على صعيد آخر، فقد تكلم بعض الإخوة من ولايتي "غرداية" و"تمنراست" عن قضية البناءات الفردية وطرحوا مشكل الأرضية، نحن متفقون معهم تماما، لأن نمط البناء في الجنوب أو في الهضاب العليا ليس نفس النمط بشمال الجزائر، ففي هذه الأيام القليلة سوف نتخذ قرارا نفتح من خلاله من جديد ونسهل عملية إنجاز ما يسمى بتجزئة الأراضي بالنسبة لمعظم مدن الجنوب والبعض الآخر في الهضاب العليا، ولكنني أعود وأؤكد أن ذلك سيكون في إطار منظم، وواضح، ويصدر بشأنه منشور مشترك بين وزير الداخلية ووزير البناء والإسكان لكي نفتح من جديد مجال إنجاز البناءات الفردية على مستوى المدن في الجنوب وفي بعض المدن في الهضاب العليا، وهكذا نسمح لهم ببناء سكناتهم، وحتى لا تكون

إيجابي جديد مقارنة بعدد كبير من الدول، والتي هي في نفس مستوانا.

لما نعود إلى مسألة الفلاحة، كنت قد قلت في تدخلني إن 72% من حاجيات المواطنين بالنسبة لكل المشتقات الفلاحية، مغطاة اليوم، والحمد لله، بالإنتاج الوطني، وهي نسبة تساوي 22.11 مليار يورو، هذا هو المنتج الوطني وما نستورده أي ما تبقى أي 28% تقريبا، يساوي 07 ملايين يورو، لاحظوا معنا التطور والفرق! وفيما بعد يقال لنا أين النتيجة؟!

ردا على الأخ الذي تكلم عن البطاطا، يكفي أن أقول له إن إنتاج هذه المادة قد تضاعف مرتين خلال الأربع سنوات الفارطة.

بالنسبة للطاقة فإن بعض الأخوات والإخوة قد تطرقوا إلى هذا الجانب؛ حقيقة لقد واجهنا مشاكل في فصل الصيف فيما يخص توزيع الكهرباء، كان الطلب كبيرا وحدث تأخر كان سببه يعود إلى مشاكل شتى، وبالأخص أن شركة سونلغاز تتخبط في مشاكل عدة مما يحول دون إنجاز محطات توزيع وحتى محطات إيصال الكهرباء، وقد اتخذنا تدابير بحيث تقوم الشركة بعمل جبار بالتنسيق مع شركات كبرى، وهي تنتج مولدات كهربائية، وذلك الفرق سيغطي في فصل الصيف المقبل - إن شاء الله - ولن يقع أدنى مشكل.

حسب ما تمت برمجته وحسب التدابير المتخذة لن نقع في أي مشكل - إن شاء الله - وبالأخص أن محطة "كاف دراوش"، في ولاية "الطارف"، ستبدأ مستقبلا في الإنتاج وتكون سندا وستساعد هي الأخرى، وقد تم استيراد 24 محطة من طرف سونلغاز، وهكذا سيتم حل الإشكال كليا، وحتى الخط الرابط ما بين ولايات "مسيلة" و"ورقلة" و"بسكرة" يكون قد استكمل إنجازه إلى ذلك الوقت، لكن نظرنا نحن تتجه لسنة 2017 وقد اتخذت وزارة الطاقة والمناجم تدابير لإنجاز 16 محطة تقريبا زيادة على المحطات التي تولد الطاقة الشمسية، أي توجد سياسة هي الآن منتهجة في هذا المجال وإن لم تخني الذاكرة هناك 12.000

والغرب وفي الهضاب العليا؛ و05 مراكز قيد الدراسة، ولعل إنجاز كل هذه المراكز سيسمح لنا تدريجيا بالتحكم أكثر في هذه القضية؛ ولو كنا لا نعرف من أين أتى الإشكال حقيقة، النسبة تتضاعف في بلادنا ولا بد أن نعالجها بقوة وبدون تمييز؛ فكلنا جزائريون وكلنا نستحق نفس مستوى العلاج، ولو أنه يجب ألا نكون متشائمين عندما نسمع بعض الإخوة يقولون إنه لا توجد تلك ولا توجد تلك .. أرى أن القفزة التي تخطيناها لا يمكنكم تصورها، إن أقدناكم ببعض الأمثلة، فلما نرى ما يسمى بالأمل في الحياة قد كان سنة 2000 لا يتجاوز 70 سنة قد أصبح في أواخر 2010 حوالي 77 سنة، وإن نحن سرنا على نفس الوتيرة بالنسبة لتحسين الوضع الصحي بصفة عامة بإذن الله، وكل شيء مقدر ومكتوب على كل حال، وكل هذه مقاييس دولية معروفة، سنصل على الأقل إلى 78 سنة من وقتنا الحالي إلى غاية 2014، أستطيع أن أفيدكم بكثير من الأمثلة فقضية المياه مثلا أو ما يسمى بالأمراض الناجمة عن المياه كانت منتشرة وبصفة قوية، والحمد لله اليوم ومنذ ثلاث سنوات تقريبا، لم نعد نسمع بمرض الكوليرا ما عدا بعض الأمراض القليلة جدا، هذا يبين لكم أنه حقيقة يوجد تطور كبير من الجانب الصحي وأراه هاما وهاما جدا ويجب أن نعطيه كل العناية، وهناك مقاييس من الضروري معالجتها لكن لا يمكنني أن أقول لا يوجد، لا يوجد، الميدان يبين عكس ذلك بحيث يوجد تطور كبير جدا.

أما بالنسبة للقضايا الأخرى التي تطرقت إليها كقضية الفلاحة التي نجدها في تحسن بالنظر إلى الأرقام وحتى بالنظر إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات الذي نرى أنه قد تضاعف ما بين سنة 2000 وسنة 2012 بـ 5%، حيث كان الدخل الخام سنة 2000، 2.482 مليار دج، أما اليوم فقد وصل إلى 10.311.6 مليار دج، وهذا يوضح لكم أنه يوجد إنتاج وطني حقيقة سواء في الفلاحة أو فيما يخص التجهيز بصفة عامة، فكل النفقات العمومية التي تصرفها الدولة جعلت من البترول في تطور

لاستغلال المياه، تتضمن شروطاً قوية وقوية جداً (مشددة) حتى الشركة التي ستقوم بعمليات التنقيب وكذلك الاستغلال، لما تُستغل هذه المياه لابد أن تعالجها أولاً لكي تصبح صافية (تصفى) وحتى إن أردنا المرور غداً إلى مرحلة الاستغلال بالنسبة للماء، يجب أن نحوز على قرار يصدر من طرف وزير الموارد المائية، وفيما يخص الرخصة يصدر القرار من طرف مجلس الوزراء لا الحكومة، إذن اتخذنا عدة تدابير من أجل ألا يتخوف أحد منا أكثر فيما يتعلق بهذه القضية، وعلى كل حال لا مفر من هذه الإجراءات لأن الدول الكبرى انطلقت في عملية ما يسمى بغاز الشيسيت ونحن إلى حد الآن يبدو لنا أننا نملك إمكانيات كبيرة عبر الجمهورية ولما يأتي السيد يوسف يوسف، وزير الطاقة والمناجم إلى هنا سيعطيكم ويفيدكم بكل التفاصيل. بعض الإخوة تكلموا عن قطاع الصناعة وخاصة منطقة "بلارة" ومركب الإسمنت لولاية "بشار"، إن شاء الله ستكون الأمور على ما يرام بخصوص منطقة "بلارة" التي تعمل بها شركة "سيدار" والتي تحظى بنسبة 50% بحيث تعمل هذه الأخيرة مع شريك قطري، فإن كانت الأمور تسير كما يجب وهي تسير حالياً على أحسن ما يرام، وسوف ينجز المشروع على مستوى منطقة "بلارة" ونفس الشيء بالنسبة لمركب الإسمنت بولاية "بشار"، في شهر سبتمبر المقبل، إن شاء الله، سوف تبدأ الدراسات الجيولوجية، قبل أن تنطلق فيه الشركات المكلفة أو الموكل إليها هذا المشروع (الإسمنت) ولكن وبصفة عامة هدفنا هو تحسين الوضع بالنسبة للاستثمار الوطني والأجنبي المشترك دائماً على أساس قاعدة 51% مقابل 49%، وهي مسألة لارجعة فيها، ونفس الشيء بالنسبة للبترول وحتى النظام الجديد فإنه يتبع نفس القانون. فيما يتعلق بالصناعة أؤكد فقط أن السيد شريف رحمانى وهو حاضر اليوم معنا، يقوم أو يبذل جهداً كبيراً، قريباً 43 منطقة صناعية جديدة عبر 34 ولاية بمساحة أولية تقدر بـ 9.570 هكتاراً، هكذا لكي أسهل ولكي لا يكون أي مبرر بالنسبة

ميغاواط تقريباً من الآن إلى غاية سنة 2030 مصادرها الطاقة الشمسية فقط، إذن يوجد برنامج متواصل يتطلب وقتاً وهو مبرمج ويجسد في الميدان.

أما بالنسبة لقضية البترول، فإن السيد وزير الطاقة والمناجم سيأتيكم إلى هنا من أجل تقديم مشروع القانون، وقد اتصل تقريباً مع كل الأحزاب ليستعرض معها هذا القانون الجديد، قبل المرور إلى مرحلة استكشاف واستغلال ما يسمى بغاز "الزيت الصخري" ولكن لكي نتفاهم كذلك يجب أن لا نخيف بعضنا كثيراً، يوجد مشكل الماء بحيث سيستعمل الماء لتكسر تلك الصخرة من أجل إضافة مواد كيميائية مضاف إليها القليل من الرمل، فالبترول والغاز متغلغل أو مخبأ في تلك الصخرة ولكي يخرج يجب أن تفجر الصخرة؛ وإلى حد الآن وحسب الدراسات الأولية، لدينا إمكانيات كبيرة وهذا لا يعني أننا سنستعمل هذه الثروة الآن ولا نترك أي شيء منها لأبنائنا؛ نحن فقط نقوم بتجهيز أنفسنا للمستقبل ويتطلب ذلك 10 سنوات على الأقل لكي تستغل هذه البدائل. إذن هذا العمل سوف يحضر للمستقبل ولا للحاضر (اليوم) أي نحضره لأبنائكم ولأبناء أبنائكم، وبالتالي فإن المشكل غير مطروح بالطريقة التي يظنها البعض، ضف إلى ذلك أننا لا نتخوف كثيراً لأن الإشكال أو ما يسمى في الجنوب بـ (الأليان) أو المياه الجوفية، نحن كلنا متفقون أن كل المياه غير متجددة أو أنها تتجدد ببطء، هذا حسب الدراسات التي قمنا بها، هذه المياه تتجدد ببطء لكن كميتها كبيرة، تقول الدراسات إنه لما نتطرق إلى النظريات المبدئية نجد أن 40 ألف مليار متر مكعب، ونحن نستغل حالياً 9 ملايين متر مكعب ومن أجل الوصول إلى 5 ملايين متر مكعب، لما تستغل الكمية نضربها في ثمانية فنتحصل على مجموع 40 ألفاً، معناه لدينا 8 فروع تقريباً ولذا لا يمكننا أن نتخوف.

أكثر من هذا سيلتحق السيد وزير الطاقة والمناجم بمقركم هذا من أجل إيضاح الأمور، فقد اتخذنا في إطار هذا القانون تدابير جد صارمة بالنسبة

بواجبها على أحسن وجه، ولو أجريتم عملية تفتيش أو مراقبة فسترون أن القنصليات المتواجدة بالأخص في فرنسا، تقوم بواجبها على أكمل وجه. أما بالنسبة لقضية الأمن، أنا لا أرى السيد مسعود قمامة في القاعة، أظنه قد غادر وهو من طرح قضية الأمن في الحدود مع دولة مالي، أريد أن أعطي كل الضمانات للإخوة، نحن دولة جزائرية سياستها واضحة، لا نتدخل في شؤون الغير، نحن (مسلمين ومكتفين) لا نبحث على أي أحد، ولكن ما نقوم به حاليا أن جيشنا يتخذ كل التدابير مع كل مصالح الأمن من أجل حماية حدودنا وحماية دولتنا، هذا أمر يخلو من أي مشكل ولكننا نسعى دائما إلى الحلول السلمية، ولا نريد أن يقع أي إشكال مع الدول المجاورة لنا، لذلك اخترنا طريق السلم، وبالنسبة للتراب الوطني لا تقلقوا كونوا على علم بأنكم مساندون برجال وهم في المستوى وبمشاركة الجميع لا يقع أي مشكل، ولن يمس شبر من هذا الوطن، عيشوا في أمان، إذن، من هذا الجانب كنت بودي فقط بعث الاطمئنان في نفس الأخ بالنسبة لتمنراست أو لمناطق أخرى.

سيدي الرئيس،

يبدو لي أنني قد أجبت على كل تساؤلات الأخوات والإخوة؛ وما هو مؤكد هو أننا قد انطلقنا وسنواصل العمل على مستوى الحكومة وبمشاركة الجميع، أتمنى فقط أن تكون لدينا يد للمساعدة، والأمر المؤكد أننا متفائلون خيرا وكما يقال بالعامية "السماء زرقاء والجو صاف" ولن يقع أي مشكل، والله يوفقنا إلى ما فيه الخير للأمة والعباد والسلام عليكم.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول على ردوده الوافية، حول مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة.

إذا كان المجلس الشعبي الوطني يتوج أعماله بالمصادقة على المخطط الذي يقدمه السيد الوزير الأول، فإن القوانين المرعية في هيئتنا تجيز لنا

لتعطل عملية الاستثمار، وبأقصى حد، لأننا لما نسهل مسألة إنشاء وحدات صناعية أو مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة فهي الحل الوحيد لخلق الثروة وخلق مناصب شغل دائمة مع وجود الإمكانيات، من أجل هذا تكلمت قبل قليل عن السوق الموازية وعن التجار غير الشرعيين، نحن لا نعلن ضدهم حربا، بل نريد توجيههم تدريجيا إلى الإنتاج وكل شيء ممكن، فالجزائري عندما تفهمه لا تواجه بعدها أي مشكل، أنا أقولها لكم بحكم التجربة ومن هذا الجانب أتمنى أن نكون في المستوى.

لكي لا أطيل عليكم كثيرا، تطرق أخ بقوة لقضية الجالية الوطنية في الخارج وقضية التكفل بنفقات ترحيل الأشخاص المتوفين في الخارج؛ هذه المسألة على كل حال تتطلب منا الصراحة، لا توجد أية دولة في العالم تنفق مباشرة على هذه القضية؛ نحن نطلب كثيرا من الدولة، مثلا تخفيض سعر التذكرة، التعليم مجاني، الصحة مجانية، أمر آخر مجاني، أقول إن الباطل يبطل يوما، إذن يجب أن نحسن أمورنا جيدا، لأن الاقتصاد العالمي هو محل أنظار الجميع، لدينا إمكانيات ونحن لسنا متخوفين، والديون تم تسديدها بالتقريب كليا، ولم يبق أن نتابع بالديون، فيمكنكم أن تمشوا ورؤوسكم مرفوعة عاليا ولا يوجد أي مشكل.

بالنسبة لنقل الأشخاص المتوفين في الخارج، الدولة قامت بواجبها على مستوى وزارة الخارجية وكانت هناك اتفاقية، أبرمت منذ سنة أو سنتين تقريبا من طرف الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) مع شركة خاصة (SPCM) بفرنسا بحيث تتكفلان بكل الإجراءات بشرط أن يساهم المواطن الجزائري المقيم في الخارج بمبلغ 25 يورو في السنة، أي أن المبالغ التي تدفعها أسرة المتوفى تتراوح بين 50 إلى 90 يورو في السنة على أن تقوم الوكالتان بكل الإجراءات الأخرى.

إنه لمن الصعب ومن الصعب جدا أن تتكفل الدولة بكل هذه الجوانب، ومع ذلك فإن الدولة - ممثلة بوزارة الخارجية أو القنصليات - تقوم

فإنهم:

- يعبرون عن ارتياحهم للعرض الذي قدمه السيد الوزير الأول حول المخطط الذي ستعتمده الحكومة من أجل استكمال تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية؛

- يرون أن العناصر التي تضمنها المخطط مهمة ويمكن أن تتجاوب مع جل متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها البلاد؛

- ويؤكدون أن الأدوات التي وضعها المخطط والمقاربة التي اعتمدها يمكن أن تساهم في تعزيز ركائز دولة الحق والقانون وفي تحقيق تقدم اقتصادي حقيقي يعكس حجم مواردنا ومستوى قدراتنا؛

- ويثمنون، في هذا السياق، عزم الحكومة على مواصلة استكمال خطوات الإصلاح التي شرع فيها، لاسيما العدالة، وعلى محاربة كل أشكال الفساد وعلى إتمام مختلف البرامج الاقتصادية بما يعطي دفعا جديدا لعجلة النمو؛

- كما يرحبون برغبة الحكومة في إعادة النظر في آليات التشاور بينها وبين البرلمان، ويرون أن ذلك سيحقق المزيد من التنسيق والتعاون بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية؛

- ومع إدراكهم لحجم التحديات والرهانات التي تواجهها الحكومة، فإنهم يدعون بالأخص إلى مواصلة التكفل بالجوانب التي تمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن، وحث السلطات المحلية على تعزيز الحوار مع مختلف المنظمات والجمعيات ذات الصلة اليومية بالمواطن لترقية ثقافة الاتصال، وتوسيع فضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة العمومية؛

- وبالنظر إلى أهمية الانتخابات المحلية المقبلة، فإن أعضاء مجلس الأمة يدعون الحكومة إلى مزيد من العمل على توفير أفضل الظروف لتمكين المواطنين من الاختيار السيد لممثليهم على مستوى المجالس المحلية البلدية والولائية؛

- إدخال المزيد من الصرامة والرقابة لترشيد نفقات التسيير في مختلف مرافق ودواليب الدولة،

إمكانية إصدار لائحة عقب المناقشة العامة وردود السيد الوزير الأول، وصبيحة اليوم ورد إلي مشروع لائحة من قبل 24 عضوا من بين أعضاء مجلس الأمة يمثلون العائلات السياسية الموجودة في المجلس، ولهذا وطبقا للفقرة الرابعة من المادة 80 من الدستور، والفقرة الثانية من المادة 49 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 72 من النظام الداخلي، فقد اقترح عليكم زملاؤكم مشروع لائحة، وقد اتفقوا على أن يتولى السيد ميلود ميم قراءتها، لذلك أطلب منه أن يلتحق بالمنصة، الكلمة لك تفضل.

السيد ميلود ميم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

مشروع لائحة مجلس الأمة حول مخطط عمل

الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية - بمقتضى المادة 80 من الدستور؛

- وبمقتضى المواد 49، 52، 53 و54 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 20 ذي القعدة الموافق 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

- وبمقتضى المادة 72 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

- بعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول حول مخطط العمل من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية؛

- وبعد مناقشات السيدات والسادة الأعضاء المستفيضة لمضمون هذا المخطط، والاستماع إلى الردود التي قدمها السيد الوزير الأول؛ فإن أعضاء مجلس الأمة:

- إن يتقدمون بتهانيم للسيد الوزير الأول، عبد المالك سلال، على الثقة التي شرفه بها السيد رئيس الجمهورية بتعيينه على رأس الجهاز التنفيذي، والتهنئة موصولة إلى كافة أعضاء الحكومة؛

يعمل على إنجاز هذا المخطط، لأن في نجاحه نجاح البلاد قاطبة وشعبها كاملاً.
شكرا لكم وهنيئاً وكل عام وأنتم بخير،
والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً

واعتماد آليات تسيير أكثر شفافية؛
- ضرورة احترام آجال إنجاز المشاريع، لتقليل
كلفتها، مع مراعاة الجوانب النوعية عند إنجاز
المشاريع؛
- ترقية وتحسين أساليب التكفل بانشغالات
الشباب وتوفير الأطر الملائمة لاستغلال طاقاتهم
الخالقة والمبدعة؛
- مواصلة مواقفنا الثابتة التي ترسم السياسة
الخارجية لبلادنا في علاقاتها الدولية، وبذل المزيد
من الجهد في التكفل بانشغالات جاليتنا المقيمة
في الخارج؛
- وانطلاقاً من أن نجاح المخطط يتطلب ضرورة
تضافر جهود الجميع، فإن أعضاء مجلس الأمة
يدعون كافة القوى السياسية والتنظيمات الاجتماعية
وتنظيمات المجتمع المدني في البلاد إلى الإسهام،
كل في مجاله، في إنجاز تطبيق هذا المخطط؛
- وإن أعضاء مجلس الأمة يؤكدون استعدادهم
للتعاطي بكل إيجابية مع مبادرات ومشاريع
الحكومة التي ترمي إلى وضع برنامج رئيس
الجمهورية حيز التطبيق نوا وروحا؛
- وعليه، فإننا، نحن الموقعين أدناه، ندعو
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة
على هذه اللائحة، وشكراً.
(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً للسيد ميلود ميم، الذي
تلا على مسامعنا مشروع هذه اللائحة، وأعتبر
أن التصفيق كان بمثابة مصادقة؛ ولهذا لم يبق
لي شيء أضيفه على ما تلي على مسامعنا،
وما سمعناه في مختلف التدخلات وكذلك تدخلات
المجموعات أو العائلات السياسية، قلت لم يبق لي
شيء أقوله سوى أن أضم صوتي إلى أصوات
زميلاتي وزملائي في المجلس، وأن أهنيئكم، السيد
الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء الحكومة
على هذه الثقة المستحقة، وأتمنى لكم التوفيق،
وكما هو مبين في مشروع اللائحة فإننا سوف
نكون إلى جانبكم وندعمكم في كل ما من شأنه أن

ملحق

1- تدخل كتابي للسيد بوبكر معيزي، عضو مجلس الأمة
حول مناقشة مخطط عمل الحكومة

السيد معالي الوزير الأول،
تحية طيبة وبعد،

يطيب بداية أن أقدم إليكم بتهاني الخالصة
بمناسبة تعيينكم في منصب الوزير الأول، والتهنئة
موصولة إلى جميع طاقم الحكومة الذين حظوا بثقة
فخامة رئيس الجمهورية، متمنيا لكم التوفيق
والنجاح في مهمتكم النبيلة.

وبمناسبة مناقشة مخطط عمل الحكومة لتنفيذ
برنامج السيد رئيس الجمهورية، يطيب لي المساهمة
في النقاش بالتدخل الكتابي التالي:

1- من أجل الحفاظ على المواقع المائية والأماكن
العلمية لحماية مختلف الأنواع والأصناف الحية ببحيرات،
طنقة، أوبيرا وملاح، يجب التفكير في إنشاء هيئة
تسيير ما بين القطاعات (Organe De Gestion
Intersectorielle)، متمثلة في قطاعات مختلفة:
(الحظيرة الوطنية، الري، الغابات، الصيد، الفلاحة،
الصحة، التعليم العالي، والبحث العلمي) والهدف
من ذلك هو:

- صيانة هذه البحيرات التي تعرف ركود
رسوبات كبيرة التي تعترض السير والاستغلال.
- كذا تنظيف وجهر القنوات الموجودة لتسمح
بتسهيل تصريف وسيلان المياه.

- إعادة تصليح هويسات التفريغ (Ecluses
de vidange).

- تعزيز وتدعيم وتقوية الحاجز المتكون من
الأتربة الهشة.

- إعادة بناء محطة الضخ الموجودة من أجل
تفريغ المياه الزائدة بالبحيرة واستعمالها في
السقي الفلاحي.

- تشجيع الطلبة الجامعيين للزيارات والخرجات
العلمية في ميدان تربية المائيات والبحث العلمي.

2- الصحة:

- العمل على استقرار إطارات ومديري قطاع

الصحة وعدم تشريدتهم وإبعادهم مما يتسبب في
خلق اضطرابات واختلالات في إنهاء المشاريع
التي بدؤوها.

- تدعيم الموارد البشرية بالأطباء المختصين
مع تحفيزهم.

3- اللجنة الوطنية للصفقات العمومية:

- نلاحظ البطء والتأخر في التعامل والدراسة
ومعالجة ملفات دفاتر الشروط والصفقات والملاحق
(Avenants).

4- الأشغال العمومية:

- تنمية الشريط الحدودي من أجل توسيع
وتطوير موارد الخشب والفلين واستغلالها لتحصيل
قيمة مضافة.

- تأمين الشريط الحدودي وتسهيل تحرك
مصالح الأمن ومدتهم بكل الوسائل البشرية والمادية،
من أجل القضاء على شبكات العصابات المختصة
في التهريب للسلع والمواد كالوقود والحديد
وحتى الأسلحة وهذا الأمر له طابع خاص بالسيادة
الوطنية والأمن الوطني.

- تدعيم وتزويد برامج البلدية للتنمية ماليا من
أجل التكفل باحتياجات المواطنين.

5- تسطير مخطط استعجالي لحماية ولاية
الطارف من الفيضانات في فصل الشتاء:

وذلك من خلال اتخاذ إجراءات سريعة من أجل:
- الإسراع في إنجاز (03) سدود (بوخروفة،
بولطان وخاصة بوناموسة 02 ذو الحجم الكبير مع
وجود الأرضية المخصصة لذلك)، من أجل جمع
مياه الأمطار مع ضمان التحويل ما بين السدود
لتوفير مياه الشرب لسكان ولاية الطارف وولاية
عنابة.

- الإسراع في الدراسة لتطهير وادي مفرغ الذي
يجمع 03 أودية نظرا لمصب الوادي الذي أصبح
ضيقا بسبب ارتفاع نسبة الرمال في الوادي، مما

جعل الفيضانات تتكرر.

– تدعيم مديرية الري بالتجهيزات والموارد البشرية وخاصة بالمولدات الكهربائية في محطات الضخ.

6- الفلاحة:

– إعادة بعث التفكير في آليات تشجيع اليد العاملة لقطاع الفلاحة الحساس والاستراتيجي وذلك راجع إلى ما يعانيه الفلاح من زوالها، والذي من المفروض أن يضمن الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وهو ما يتعلق بالسيادة الوطنية ومصداقية الدولة واستقلاليتها وعدم تبعيتها للخارج، ولا يأتينا لا بدعم مالي معتبر يوجه إلى مخططات ما قبل التشغيل (DAIP, CIF).

– العمل من أجل إعطاء أهمية كبرى وقيمة واعتبار لليد العاملة الفلاحية، وذلك بالتفكير في خلق قانون خاص بالعامل الفلاحي.

– العمل على فتح المجال لشركات فلاحية للاستثمار في قطاع الفلاحة وذلك باستفادتهم من أراضي متنازل عليها بالامتياز وديمومة استغلالها باستمرار مع اتخاذ إجراءات تحفيزية وهذا كله من أجل التقليل من فاتورة الاستراد.

تقبلوا منا، سيدي الوزير الأول، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

2- سؤالان كتابيان

(1) السيد أحمد عياد

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية

تحية طيبة وبعد؛

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أضع بين يدي السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية السؤال الكتابي الآتي نصه:

إن أحكام المرسوم التنفيذي رقم 11 - 334، المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية لم يشر صراحة ولم يحدد كيفية إدماج المهندسين الرئيسيين الموجودين في حالة نشاط بتاريخ 31/12/2007 خاصة المادة 238 منه.

وهذا ما حدث ببلدية تندوف حيث رفضت مديريةية الوظيف العمومي إدماج 03 مهندسين رئيسيين، كما أن المديرية العامة للوظيف العمومي وبعد مراسلتها كان ردها أنه يجب مراسلتها من الجهة الوصية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية) لأن المشكل وطني.

السؤال: ما مصير هؤلاء الموظفين الذين ينتظرون تسوية وضعيتهم، وما الإجراء القانوني المتخذ من أجل توضيح كيفية إدماج هؤلاء المهندسين في ظل هذا القانون الجديد؟

أرجو أن نجد في رد معاليكم على هذا السؤال حلا لهذا الإشكال القانوني وبالتالي حل مشكل هذه الفئة من العمال، وشكرا.

الجزائر، في 04 جويلية 2012

أحمد عياد

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم بطرح انشغالكم حول إدماج المهندسين الرئيسيين على مستوى البلديات في إطار المرسوم التنفيذي رقم 11-334، المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات المحلية؛ ردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

حقيقة لقد تكفل المرسوم التنفيذي رقم 11-334، المؤرخ 20 سبتمبر 2011، المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات المحلية بإدماج المهندسين الرئيسيين المتواجدين على مستوى البلديات المنتمين لثلاث شعب هي الإعلام الآلي الإحصاء والمخبر والصيانة، باعتبار أن هذه الشعب هي الحالات القانونية الوحيدة للمهندسين التي ينص على ترقيتهم في الرتب طبقا للمادة 75 من المرسوم التنفيذي رقم 91-26، المؤرخ في 02 فيفري 1991، المتضمن القانون الخاص بالعمال المنتمين لسلك البلديات.

إلا أن ترقية ثلاثة مهندسين بلديين على مستوى بلدية تندوف موضوع سؤالكم، إلى رتبة مهندس رئيسي فقد جاءت استثناء لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-26 الساري المفعول آنذاك، ويعود ذلك إلى كون المعنيين حاصلين على شهادة مهندس دولة في الهندسة الميكانيكية والهندسة المدنية والري.

وفي إطار تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 11-334 المذكور أعلاه تبادلت المصالح المعنية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية مراسلتين مع ولاية تندوف، تتعلق بإدماج مهندسين رئيسيين على مستوى بلدية تندوف، تم على إثرهما جمع الوثائق الضرورية والمتمثلة في شهادات التوظيف ومبررات رفض مصالح مفتشية الوظيف العمومي على مستوى الولاية، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع المصالح المركزية للوظيف

وحيث إنه بعد التقسيم الإداري الذي مس الولايات والبلديات سنة 1984 وسنة 1985 على التوالي، بقيت هذه القرية في مجملها مسيرة من طرف بلدية العرش ولاية برج بوعريريج، والتي باسمها سجلت وأنجزت الكثير من البنايات والمشاريع العمومية مثل المدرسة والمسجد، والكهرباء الريفية... إلخ. وكانت مديرية التربية لولاية برج بوعريريج هي من تعين التأطير لأولادهم، وكذلك هو الشأن بالنسبة لمديرية الشؤون الدينية ومديرية الصحة وغيرهما، وكان السكان يسجلون أولادهم على غرار آبائهم وأجدادهم بذات البلدية، ويقصدونها في مشاكلهم وفي كل ما يتعلق بحياتهم ومعيشتهم.

معالي الوزير،

كان كل شيء عاديا بالنسبة لسكان القرية والعرش كباقي سكان الوطن، إلى أن جاء الإحصاء العام للسكان لسنة 1998 حيث اكتشف التقنيون والقائمون على العملية أن جزءا من هذه القرية قد ألحق ميدانيا وجغرافيا بولاية المسيلة منذ التقسيم الإداري للولاية لسنة 1984، وأن هذا الجزء بقي مسيرا طيلة هذه الفترة دون علم أو انتباه أي مسؤول على المستوى المحلي سواء إداريا أو منتخبا.

ومنذ تلك الفترة تعذر قانونيا على بلدية العرش (ولاية برج بوعريريج) الاستمرار في مهمة تسيير هذا الجزء وصعب على بلدية المسيلة (ولاية المسيلة) الاهتمام الكافي بهذا الجزء باعتبار أن هذه المهمة جاءت فجائية وغير منتظرة، وهو ما صعب من حياة هؤلاء المواطنين وجعلهم يعيشون جملة من المشاكل الاجتماعية والإدارية المختلفة والمتشعبة والتي لم يستطيعوا التكيف معها، مما جعل بعضهم يحاولون يائسين تغيير مقر إقامتهم ورقيا، ليتبعوا بلديتهم الأصلية دون أن يتمكنوا من فعل ذلك جغرافيا.

معالي الوزير،
أملنا النظر في قضية هؤلاء المواطنين من حيث إمكانية تحويلهم إلى مكانهم الأصلي وعرشهم

العمومي.

ومهما يكن من أمر فإن مصالح دائرتي الوزارية حريصة كل الحرص على متابعة تنفيذ أحكام هذا القانون الأساسي الخاص، وسهرها على تسوية كل الحالات العالقة على غرار المشكل المطروح، وهذا في إطار التنظيم الساري المفعول وبالتنسيق مع مصالح المديرية العامة للتوظيف العمومي.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 07 أكتوبر 2012

دحو ولد قابلية

وزير الداخلية والجماعات المحلية

(2) السيد عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير،

يشرفني أن أتقدم إليكم بهذا الالتماس وذلك قصد النظر في قضية سكان حي المجاز (القصبة) التابعين إداريا لولاية المسيلة، والمتعلق برغبتهم في الالتحاق إداريا ببلدية العرش ولاية برج بوعريريج.

معالي الوزير،

إن قرية المجاز، والتي هي تابعة لعرش أولاد أخلوف ببلدية العرش حاليا ولاية برج بوعريريج (بلدية الحمادية سابقا ولاية سطيف سابقا) وقرية المجاز هذه هي من عائلة واحدة تربطها صلات القرابة وتكون قرية واحدة سواء قبل الاستقلال أو بعده.

ومهما يكن من أمر فإن أغلب سكان المنطقة يعيشون حالياً في وضعية استقرار وقد استفادوا سواء من ولاية المسيلة أو ولاية برج بوعريريج من عدة مشاريع سواء كانت تربية أو صحية أو حصص سكنية وطرق معبدة، دون تمييز أو عراقيل.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 07 أكتوبر 2012

دحو ولد قابلية

وزير الداخلية والجماعات المحلية

الأصلي وبلديتهم الأصلية ومجتمعهم الذي عاشوا وترعرعوا فيه أبا عن جد، وذلك من خلال إجراء قانوني يعيد النظر في تقسيمهم الإداري بصفة جذرية وهو ما من شأنه إدخال الطمأنينة والاستقرار النفسي والاجتماعي لهم ولعائلاتهم.

وعليه سؤالي كما يلي:

– هل هنالك إمكانية لإعادة تحويل هؤلاء المواطنين إلى بلديتهم الأصلية (بلدية العش ولاية برج بوعريريج)؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 جويلية 2012

عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الذي تفضلتم به حول إمكانية إعادة تحويل مجموعة من المواطنين من قرية المجاز التابعين حالياً إلى بلدية المسيلة، ولاية المسيلة، إلى موقعهم الأصلي ببلدية العش ولاية برج بوعريريج، ردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

لقد تفضلتم بالتذكير بأن قرية المجاز تقع جنوب ولاية برج بوعريريج مع حدود ولاية المسيلة وهي تابعة لبلدية العش دائرة الحمادية قبل التقسيم الإداري وبعده ويبلغ عدد سكانها 2.200 نسمة، تجمعهم صلات قرابة وانسجام عائلي، إلا أنه بعد الإحصاء العام للسكان تبين أن جزءاً من سكان قرية المجاز والبالغ عددهم حالياً حوالي 700 نسمة أصبحوا تابعين لبلدية المسيلة. إن ضم جزء من بلدية إلى بلدية أخرى من ولاية حدودية على غرار الخلل الذي تم التفطن إليه على إثر الإحصاء العام للسكان لا يخرج عن إطار المرسوم التنفيذي رقم 84-365، المؤرخ في 01 ديسمبر 1984، الذي يحدد تكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الإقليمية.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 04 محرم 1434

الموافق 18 نوفمبر 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587